

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :/D.S.E/2018



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع:/ق.ع./2018

الموضوع

تقييم أداء جاذبية الدول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2012-2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ المشرف:

بالعيدي عايدة عيبر

إعداد الطلبة:

ضيافي احمد

السنة الجامعية: 2017-2018

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

الاهداء

اهدي هذا اعمل المتواضع الى ما خصها الله دون مخلوقاته بعاطفة الحب والحنان وجعل الجنة

تحت اقدامها ، فمهما غنمت فلن ارى شيئاً يضاهي في احياة رضاها

امي حفظها الله .

ومن تعهدني طفلا وسهل لي طريق العلم والتعلم وبنا لي في خياله مجدا رفيع المراتب

ابي حفظه الله .

والى اخوتي اصدقائي والصديقات ، والى كل من يعرف احمد ضيافي

الطالب

الشكر والعرفان

الحمد لله والشكر له اولا الذي شرح لي صدري ويسر لي امري ووفقني في اتمام هذا العمل المتواضع .

في هذا المقام العلمي اتقدم بالشكر الجليل والعرفان واوفر التقدير والاحترام الى استاذتي الفاضلة المشرفة، الاستاذة بالعبيدي عايذة عبير على هذا العمل ولها كل الشكر والعرفان الجميل على صبرها وتقديمها كل النصائح والتوجيهات وتحملها معي طيلة انجاز هذا البحث. كما اتقدم بالشكر والامتنان للجنة المناقشة على قبولها قراءة ومناقشة مذكرتي المتواضعة هاته والى كل الاساتذة الذين تتلمذنا على ايديهم .

الملخص

الملخص باللغة العربية:

إتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر لما له أهمية كبيرة، من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة لتقييم أداء هته الدول العربية وجاذبيتها للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك للفترة الممتدة (2012-2016).

وتهدف الدراسة إلى الوقوف على نقاط قوة وضعف الدول العربية وكذلك معرفة مراكزها عالميا وعربيا في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بالإضافة إلى معرفة حجم الاستثمارات الوافدة إليها واعطاء صورة شاملة على ادائها و واقعها. مما يقود ذلك إلى التساؤل عن مدى جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر عالميا وعربيا.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن أداء الدول العربية يبقى يعاني من العديد من النقائص وهو بالمجمل نقول عليه اداء متوسط. بالإضافة إلى مراكزها كانت متوسطة وغير مرضية بالمقارنة مع تم صرفه وإنفاقه لجذب الاستثمار وتحسين الاداء ومميزاتها من موقع جغرافي و بيئة خصبة للاستثمار من أسواق وغيرها. وأما بالنسبة لحجم الاستثمارات فكانت نوعا ما حسنة و مرضية في السنوات الاخيرة (2015-2016).

الكلمات المفتاحية:

الإستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار، الدول العربية.

Résumé:

Les pays arabes ont pris de nombreuses mesures pour attirer les investissements étrangers directs en raison de leur grande importance et de leur valeur. Nous le ferons en évaluant la performance des pays arabes et leur attrait pour l'investissement direct étranger pour la période 2012-2016.

L'objectif de cette étude est d'identifier les forces et les faiblesses des pays arabes, ainsi que de connaître globalement leurs positions arabes et mondiales afin d'assurer l'attractivité de l'investissement, en plus de connaître le volume des investissements étrangers et de donner une image complète de leur performance et de leur réalité. Cela nous amène à poser la question sur le degré de l'attractivité des pays arabes aux investissements directs étrangers au niveau arabe et mondiale.

Et à travers notre étude, nous avons conclu que la performance des pays arabes souffre de nombreuses lacunes et est en général la performance moyenne. En plus de ses centres étaient moyen et peu satisfaisant par rapport au décaissement et les dépenses pour attirer les investissements et d'améliorer les performances et les avantages de la situation géographique et l'environnement propice à l'investissement des marchés et d'autres. Quant au volume des investissements, il a été plutôt bon et satisfaisant ces dernières années (2015-2016).

Mots clés:

Investissement Direct Etranger, Indice Dhaman de l'attractivité d'Investissement, Les Pays Arabes.

الفهرس العام

الفهرس العام

العنوان	العنوان
	البسمة
I	اهداء
II	شكر وعران
III	ملخص
V	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الاشكال
أ- هـ	مقدمة
أ	تمهيد
أ	الاشكالية
أ	اسئلة فرعية
ب	فرضيات دراسة
ب	مبررات واختيارات الموضوع
ج	اهمية الدراسة
ج	اهداف الدراسة
ج	منهج الدراسة
ج	الاساليب والادوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات
د	الاطار المكاني والزمني
هـ	هيكل الدراسة
3-1	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر
3	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
3	الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

4	الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
5	الفرع الثالث: مبادئ واهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
6	المطلب الثاني: محددات ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
6	الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
8	الفرع الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
15	الفرع الثالث: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر
17	المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار
18	المطلب الأول: الاطار المفاهيمي لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار
18	الفرع الأول: ماهية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار
19	الفرع الثاني: مراحل وخطوات بناء مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار
22	الفرع الثالث: ضوابط بناء مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار
22	المطلب الثاني: هيكل مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار
22	الفرع الأول: مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة
24	الفرع الثاني: مجموعة العوامل الكامنة
26	الفرع الثالث: مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية
29	خلاصة الفصل الأول
66-30	الفصل الثاني: دراسة الأداء المحتمل العام والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة
32	تمهيد
33	المبحث الأول: دراسة الأداء المحتمل العام لجاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة
33	المطلب الأول: دراسة الأداء المحتمل العام على المستوى الدولي
34	الفرع الأول: دراسة الأداء المحتمل العام والتفصيلي لجاذبية الدول العربية دولياً
34	الفرع الثاني: دراسة الأداء المحتمل العام والتفصيلي لجاذبية الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية
35	الفرع الثالث: دراسة الأداء المحتمل العام والتفصيلي لجاذبية الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة
36	مجموعة العوامل الكامنة

38	الفرع الرابع: دراسة الأداء المحتمل العام والتفصيلي لجاذبية الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية
40	المطلب الثاني: دراسة الأداء المحتمل العام على المستوى العربي
40	الفرع الأول: دراسة الأداء المحتمل لمجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار
43	الفرع الثاني: دراسة الأداء المحتمل لمجموعات الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية
44	الفرع الثالث: دراسة الأداء المحتمل لمجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة
46	الفرع الرابع: دراسة الأداء المحتمل لمجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية
48	المبحث الثاني: دراسة الأداء المحتمل التفصيلي وفجوة الجاذبية للدول العربية
48	المطلب الأول: دراسة الوضع التفصيلي للمجموعات الدول العربية الثلاث لمؤشر الجاذبية
48	الفرع الأول: دراسة الوضع التفصيلي للمجموعات الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية
51	الفرع الثاني: دراسة الوضع التفصيلي للمجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة
56	الفرع الثالث: دراسة الوضع التفصيلي للمجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية
59	المطلب الثاني: دراسة فجوة الجاذبية العربية على المستوى الدولي والعربي
59	الفرع الأول: دراسة فجوة الجاذبية العربية على المستوى الدولي
63	الفرع الثاني: دراسة فجوة الجاذبية العربية على المستوى العربي
66	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة الأداء الفعلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر
68	تمهيد

69	المبحث الول: واقع تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة للول العربية
69	المطلب الأول: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الول العربية
73	الفرع الأول: تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الفرع الثاني: الشركات الأجنبية العاملة في الول العربية
74	المطلب الثاني: تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للول العربية
75	الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للول العربية الفرع الثاني: وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للول العربية
77	خلاصة الفصل
82	المبحث الثاني: الأداء الفعلي ومؤشر الأداء لجاذبية الول العربية
82	المطلب الأول: الايطار المفاهيمي للأداء الفعلي ومؤشر الأداء
82	الفرع الأول: تعريف الأداء الفعلي الفرع الثاني: منهجية تقييم الأداء الفعلي
83	المطلب الثاني: تطور مؤشر الأداء الفعلي لجاذبية الول العربية عالمي وعربي
83	الفرع الأول: تطور مؤشر الأداء الفعلي لجاذبية الول العربية على المستوى عالمي الفرع الثاني: تطور مؤشر الأداء الفعلي لجاذبية الول العربية على المستوى العربي
85	خلاصة الفصل الثالث
	خاتمة
102	الخلاصة العامة
102	نتائج الدراسة
103	نتائج اختبار الفرضيات
104	التوصيات
104	آفاق الدراسة
105	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
34	المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار خلال سنوات الدراسة 2013-2016.	1-II
35	الأداء المحتمل للدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية دوليا خلال سنوات الدراسة (2013-2016).	2-II
37	الأداء المحتمل للدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة دوليا خلال سنوات الدراسة (2013-2016).	3-II
39	الأداء المحتمل للدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية دوليا خلال سنوات الدراسة (2013-2016).	4-II
41	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان جاذبية الدول للاستثمار خلال سنوات الدراسة (2013-2016).	5-II
43	أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية المسبقة خلال سنوات الدراسة (2013-2016).	6-II
44	أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة المتطلبات الكامنة خلال سنوات الدراسة (2013-2016).	7-II
46	أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية خلال سنوات الدراسة (2013-2016).	8-II
48	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي	9-II
49	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الوساطة المالية	10-II
50	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية	11-II
51	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال	12-II
52	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر حجم السوق	13-II
53	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية	14-II
54	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر عناصر التكلفة	15-II
55	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجستي	16-II
56	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	17-II

57	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل	18-II
58	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	19-II
59	فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مؤشر العام للجاذبية	20-II
60	فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مؤشر المتطلبات الأساسية	21-II
61	فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مؤشر العوامل الكامنة	22-II
62	فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مؤشر العوامل الخارجية الإيجابية	23-II
63	فجوة الجاذبية لدى المجموعات العربية بالمقارنة بمجموعة دول لمجموعة المتطلبات الأساسية	24-II
64	فجوة الجاذبية لدى المجموعات العربية بالمقارنة بمجموعة دول لمجموعة العوامل الكامنة	25-II
65	فجوة الجاذبية لدى المجموعات العربية بالمقارنة بمجموعة دول لمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	26-II
70	تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الأجنبية الواردة للدول العربية	27-III
73	عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية	28-III
75	تدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة للدول العربية	29-III
78	أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية	30-III
84	تطور قيمة مؤشر الأداء الفعلي لجاذبية الدول العربية على المستوى الدولي	31-III
85	تطور متوسط مؤشر الأداء الفعلي لجاذبية الدول العربية على المستوى العربي	32-III

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
7	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة	1-I
17	دورة حياة المنتج الدولي	2-I
18	مكونات المؤشر ضمان جاذبية المركب	3-I
20	خطوات بناء المؤشر المركب	4-I
28	مكونات مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	5-I
71	عدد المشاريع في الدول العربية	1-III
72	تكلفة المشاريع التي في الدول العربية	2-III
72	عدد الوظائف التي فتحتها المشاريع	3-III
74	عدد الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية	4-III
77	قيمة التدفقات الواردة للدول العربية	5-III
80	الارصدة الاستثمارية الموافدة للدول العربية	6-III
84	قيمة التدفقات الواردة للمجموعات الجغرافية العالمية	7-III
86	يوضح قيمة التدفقات الواردة للدول العربية	8-III

المقدمة العامة

تمهيد

عرف الاقتصاد الدولي العديد من التحولات، ولعل من أهمها العولمة الاقتصادية في عصرنا الحالي بدرجة كبيرة، فنجد معظم الدول لا تستطيع تحقيق إكتفاء ذاتي لتمويل النمو الاقتصادي الذي تطمح إليه، ولهذا قامت باللجوء إلى الخارج بظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات، وفي القرنين الماضيين تأكد أن اللجوء إلى هذه المؤسسات هو أحد أنجع الوسائل لتمويل التنمية، وبهذا تمكنت الدولة النامية منذ بضعة سنوات من تغيير موقفها اتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر والعمل على تحفيزه.

ومن خلال تتبعنا للتحويلات الاقتصادية الجارية عبر التاريخ الاقتصادي لكثير من الدول قد أصبح الآن لايعترف بالحدود السياسية والجغرافية في ظل تحول العالم إلى سوق موحدة، ووفقا لهذا بدأت رؤوس الأموال تتدفق من دولة إلى أخرى، واستطاعت أن تتأقلم مع كل تحول إقتصادي عالمي جاري مثل دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا نتيجة للسياسات الاقتصادية المتعاقبة والحرية في تعاملها للإستثمار الأجنبي المباشر الذي ساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بينما نجد دول أخرى مثل دول إفريقيا ودول أخرى عربية لم تستطع ضمن هذا التحول أن تحقق نموا اقتصاديا وهذا راجع لعدة أسباب اقتصادية وسياسية.

ولهذا اشتد التنافس بين الدول على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وبالرغم من ذلك فهناك العديد من المعوقات التي تواجه المستثمر عند قيامه بالإستثمار خاصة في الدول النامية، التي أصبحت تسعى جاهدة لإزالة الحواجز والمعوقات التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها الى السوق المحلي.

1. إشكالية الدراسة: وبين مؤيد ومعارض يقودنا هذا الصراع الى طرح التساؤل الكبير:

ما مدى جاذبية الدول العربية للإستثمار الاجنبي المباشر عالميا وعربيا؟

2. الأسئلة الفرعية: من خلال طرح هذه الإشكالية نحاول طرح بعض الأسئلة الفرعية و التي يمكن

الإجابة عليها خلال بحثنا هذا و التي تتضمن:

- ماهو الإستثمار الأجنبي المباشر؟

- كيف يتم تقييم أداء الدول العربية عالميا وعربيا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟
 - هل الأداء المحتمل لجاذبية الدول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر ينافس جاذبية الدول عالميا؟
 - هل واقع والأداء الفعلي لجاذبية الدول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر حققت التنبؤات المرجوة منها؟
- 3. فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكال الجوهري والأسئلة الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر مؤشر جاذبية ضمان الإستثمار أحسن أداة لتقييم أداء جاذبية الدول العربية عالميا وعربيا للإستثمار الأجنبي المباشر.
 - تمتلك الدول العربية مجموعة من المتطلبات و العوامل التي تجعلها منافس جيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا.
 - الواقع الحقيقي والأداء الفعلي لجاذبية الدول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر لا زال بعيد نوعا ما عن تحقيق الأهداف المرجوة.
- 4. مبررات ودوافع اختيار الموضوع:** يعود إختيار الموضوع لعدة أسباب منها ذاتية ومنها موضوعية من بينها:

- رغبة الطالب الملحة في التعمق في هذا نوع المواضيع المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر.
- محاولة إضفاء نوع من التحسين في دراسة هذا الموضوع من خلال أدوات تحليل واحصاءات جديدة نظرا للدور الكبير الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول العربية.
- محاولة إيجاد الحلول اللازمة لتهيئة البيئة الإستثمارية في الدول العربية.
- معرفة مدى تدفق الأجنبي الإستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في النمو الغفقتصادي للدول العربية.

5. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تسعى إلى تبيان مدى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد دول العربية و إبراز وإظهار مدى تدفق هذا الإستثمار الأجنبي إلى هذه الدول العربية خاصة بغض النظر عن الأشكال المختلفة الأخرى للمتدفقات الأجنبية.

6. أهداف الدراسة: تسعى من خلال هذه الدراسة الى إبراز جملة من الأهداف الموجودة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- إعطاء تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه ومحدداته السياسية والرئيسية.
- محاولة التعرف على حقيقة الإستثمار الأجنبي المباشر وما دوره في الإندماج للدول المضيفة في الإقتصاد العالمي.
- توضيح الخطوات العريضة لسياسة الدول العربية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا نظرا لزيادة أهميته في الآونة الأخيرة.
- محاولة إبراز أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب في الدول العربية وما خلفه هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول العربية.

7. منهج الدراسة: للمعالجة إشكالية الدراسة تم الإعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: الذي تم إستعماله في وصف للإطار المفاهيمي الإستثمار الأجنبي المباشر ووصف مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار.
- المنهج التحليلي: الذي تم إستعماله في تحليل الأداء المحتمل والأداء الفعلي لدول العربية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتحليل واقع هذا النوع من الإستثمارات على اقتصاديات الدول العربية.

8. الأساليب والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات: ولقد تم إستخدام مجموعة من

الأدوات المستكملة لهذه الدراسة، والتي تتمثل في بعض الإحصائيات وأهم القوانين المطبقة من طرف الحكومات العربية لضبط الإستثمار الأجنبي المباشر، واعتمدنا كذلك على بعض المؤلفات والكتب الإقتصادية وعلى مختلف الملتقيات التي تمت بين الأساتذة الجامعيين المختصين في هذا المجال بالإضافة الى بعض التقارير.

9. الإطار المكاني والزمني للدراسة: يتضمن الإطار المكاني للدراسة دول العربية كدراسة حالة. بينما

يتضمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2016.

10. هيكل الدراسة: لقد إشمتمت الدراسة على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة كما يلي:

- المقدمة العامة: تم تناول في مقدمة الدراسة العناصر الأساسية التي تنطلق منها الدراسة وتمثلت أساسا في التمهيدي، الإشكالية التي تنطلق منها والأسئلة الفرعية، والفرضيات، وأيضاً أهمية الدراسة وأهدافها، وأيضاً المنهجية.

- تم التناول في الفصل الأول عن الإطار لنظري للدراسة فتناولنا فيه ماهية الاستثمار مروراً بتعريفه وأهدافه وأشكاله وأهم نظرياته المحددة له ، وكذا تطرقنا الى مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في شقه النظري من تعريفه وكذا مكوناته الى مزاياه .

- وتعرضنا في الفصل الثاني الى دراسة الاداء المحتمل العام لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر فذكرنا فيه دراسة الاداء المحتمل العام لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر وذلك على المستويين العالمي والعربي ، وايضا دراسة الاداء المحتمل التفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر ايضا على مستويين العالمي والعربي .

- أما عن الفصل الثالث فخصصناه لدراسة الاداء الفعلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر وفيه تناولنا واقع وتطور الاستثمارات الاجنبية الواردة للدول العربية من حجم المشروعات الى عدد الشركات العاملة في المنطقة العربية، وايضا لمسنا تطور مؤشر الاداء الفعلي لجاذبية الدول العربية عالمياً وعربياً من شقه النظري ، مفهومه وكذا كيفية قياسه بالاضافة الى واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية على المستويين العربي والعالمي .

- الخاتمة: لقد تم في الخاتمة عرض نتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات المقدمة وأيضاً آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

إن قضية الاستثمارات الأجنبية تثير العديد من المناقشات حول أهميتها و جدواها بالنسبة للدول النامية. ولا شك أن الاستثمارات الأجنبية تلعب دورا هاما في المساعدة على التعجيل بمعدلات التنمية، خاصة وأنها توفر موارد مالية مكملة للادخار الوطني والموارد القابلة للاستثمار داخل كل دولة، وتساهم في نقل التقنيات والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة، وتساعد على استخدام شبكات التسويق الدولية. وقد أكدت زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت أول مصدر لرؤوس الأموال الخاصة بالنسبة للدول النامية نظرا لبعض المزايا التي تتوفر في هذا المصدر مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، حيث أن الاستثمارات الأجنبية تعتبر غير منشئة للمديونية ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض، والالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج يختلف في طبيعته القانونية عن الالتزام الخاص بخدمة الديون، بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية، غير خاضعة للمشروطية التي ترتبط بالمساعدات الرسمية. بناء على هذه العوامل وغيرها أصبح هناك تنافس شديد وخاصة من الدول النامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

ولقد تناولنا في هذا الفصل مبحثين هما :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والهيكل لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول الإطار النظري و المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المداخل التي نحاول من خلالها أن نبين مفهوم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وطبيعته وكذا أهميته وكذلك توضيح مبادئ وأهدافه ومحدداته ونظرياته ثم نوضح أهم معوقات وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمار الإنفاق الرأسمالي الذي يتجسد في رؤوس رأسمالية جديدة لا تستهلك خلال دورة إنتاجية واحدة، وإنما تستخدم كقاعدة مادية تقنية لدورات إنتاجية عديدة قادمة. فهو يعتبر واحدا من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي ماثارا للاهتمام ليس فقط من قبل الدراسين والمحللين، بل أيضا من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي باعتباره ركنا أساسيا من أركان الحياة الاقتصادية وسبيلا مهما لا غنى عنه لتحقيق أدنى درجات التطور والتنمية الاقتصادية المنشودة.¹

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته وحتى يتسنى لنا فهم الظاهرة الاقتصادية.

1. تعاريف متعددة الاستثمار الأجنبي المباشر: حاولنا ذكر عدة تعريفات منها:

- **تعريف أول :** « ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة».⁽²⁾

¹ سليمان عمر عبد الهادي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2017، ص، 30.

² عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الأردن: دار الجامد عمان ، سنة ، ص 31.

- **تعريف ثاني:** ويعرف كذلك: « بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة».⁽¹⁾

- **تعريف الثالث:** « ويعرف أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يتم بواسطة أفراد أو شركات في دولة مضيضة، والذي يأخذ شكل إقامة فروع جديدة أو المساهمة في مشروعات قائمة أو في الأراضي أوالموارد الطبيعية، وبشرط أن يكون الحد الأدنى لملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال المشروع أو قوة التصويت فيه (10%) مما يتيح الفرصة للمستثمر الأجنبي للمشاركة في إدارة المشروع والرقابة عليه».⁽²⁾

2. **تعريف المنظمات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر:** وتمثلت فيما يلي:

- **تعريف منظمة العالمية للتجارة (OMC):** إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيضة) مع نية تسييرها.

- **تعريف صندوق النقد الدولي:** يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " و هو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.³

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:

¹ فاطمة رحال، " أثر التحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2012ص85.

² عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص، 31.

³ وليد ببيبي ، " اليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية "، اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2015-2016 ، ص50 .

1. الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة: لقد أثبتت الكثير من الدراسات في هذا الشأن أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثبت جدارة على الأقل أنه وسيلة تمويلية خارجية للقروض الأجنبية و يعود ذلك لسببين هما:

- درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار الجانبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية ، أو اللجوء إلى الاستدانة من الخارج عموماً .
- إمكانية التخلص أو على الأقل التخفيف من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج .

2. الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر تكميلي للموارد المحلية و عاملاً لتحسين الاستثمار المحلي:

- ليس من المعقول أن يتم الاعتماد فقط على تلك الموارد المحلية و ذلك للأسباب التالية:
- محدودية الموارد المحلية و قصورها عن تغطية متطلبات ديناميكية التنمية ، بحيث تعجز هذه الموارد عن تغطية البرامج التنموية من التمويل خاصة في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل .
 - استنزاف الموارد المحلية بسبب التفاوت الخطير بين احتياجاتها التمويلية و استحقاقات المبالغ التي تم اقتراضها . حيث تؤدي المديونية التي تنجم عن فعل اللجوء إلى التمويل الخارجي (القروض الخارجية) إلى التحويل العكسي للموارد التي تمتلكها الدول المستدانة و ذلك من خلال خدمة الدين و إعادة الجدولة .
 - عدم إمكانية التوصل إلى امتلاك تكنولوجيا ذاتية ، مهارات إدارية ، تسويقية ، اختراق الأسواق ، التنمية الصناعيةالخ، من طرف الدول العربية خاصة عن طريق الاكتفاء بتعبئة المدخرات المحلية .
 - عدم إمكانية تعبئة كل الموارد المحلية في ظل غياب سياسة عامة تخص الاقتصاد الكلي التي تعمل على تجميع المدخرات، و الإجراءات العامة و توجيهها بشكل محكم.¹
 - عامل مهم لتدعيم عمليات الخصخصة و نتائجها.
 - أهميته في نقل التكنولوجيا و مؤهلات التسيير و التنظيم.⁽²⁾

¹ ابو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2003 ، ص 35.

² سعدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار الإثراء - الشارقة الأردن الطبعة الأولى 2015 ص 71.

الفرع الثالث: مبادئ وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

ككله من المجالات الاقتصادية لدى الاستثمار الأجنبي المباشر مبادئ يقوم عليها وأهداف يسعى إليها ومن ذلك نذكر منها: أهم المبادئ والأهداف.¹

1. المبادئ الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تمهيد: سوف نتطرق في هذا الجزء إلى أهم المبادئ التي يتركز عليها الاستثمار الأجنبي وهي كالتالي:

1-1. مبدأ الشفافية والتناسق: يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب، وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.

1-2. مبدأ سيولة حركة رأس المال: وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والموارد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين.

أ. مبدأ حرية التحويل: هذا المبدأ يتضمن لرؤوس أموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.²

ب. مبدأ حرية الدخول لسوق العملة الصعبة: على الدول الداخلة في سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

- وضع ميكانيزمات لتحديد سوق العملة الصعبة.
- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس مال أجنبي.

¹ سميح يحيوي ، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية ، حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2004 ، 2005 ، ص 44 .

² مجد احمد عطاء الله ، إدارة الاستثمار ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2010 ، ص 28 .

1-3. مبدأ الاستقرار: يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- أخطار النزعة الملكية واستيلاء التأمين.
- أخطار الحروب والانتفاضات.
- أخطار تحويل رأس المال. (1)

2. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار، وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتمييزها وتأمين الحاجات وكذا المحافظة على قيمة الموجودات هذا بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية.
- الاستفادة من القوانين المتعلقة بتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها.
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركة والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وذلك لتملكها تكنولوجيا متطورة.
- تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قل الخطر. (2)

المطلب الثاني: محددات ونظريات وعراقل الاستثمار الأجنبي المباشر

تتجلى محددات وكل من نظريات وعراقل الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد ونذكر منها:

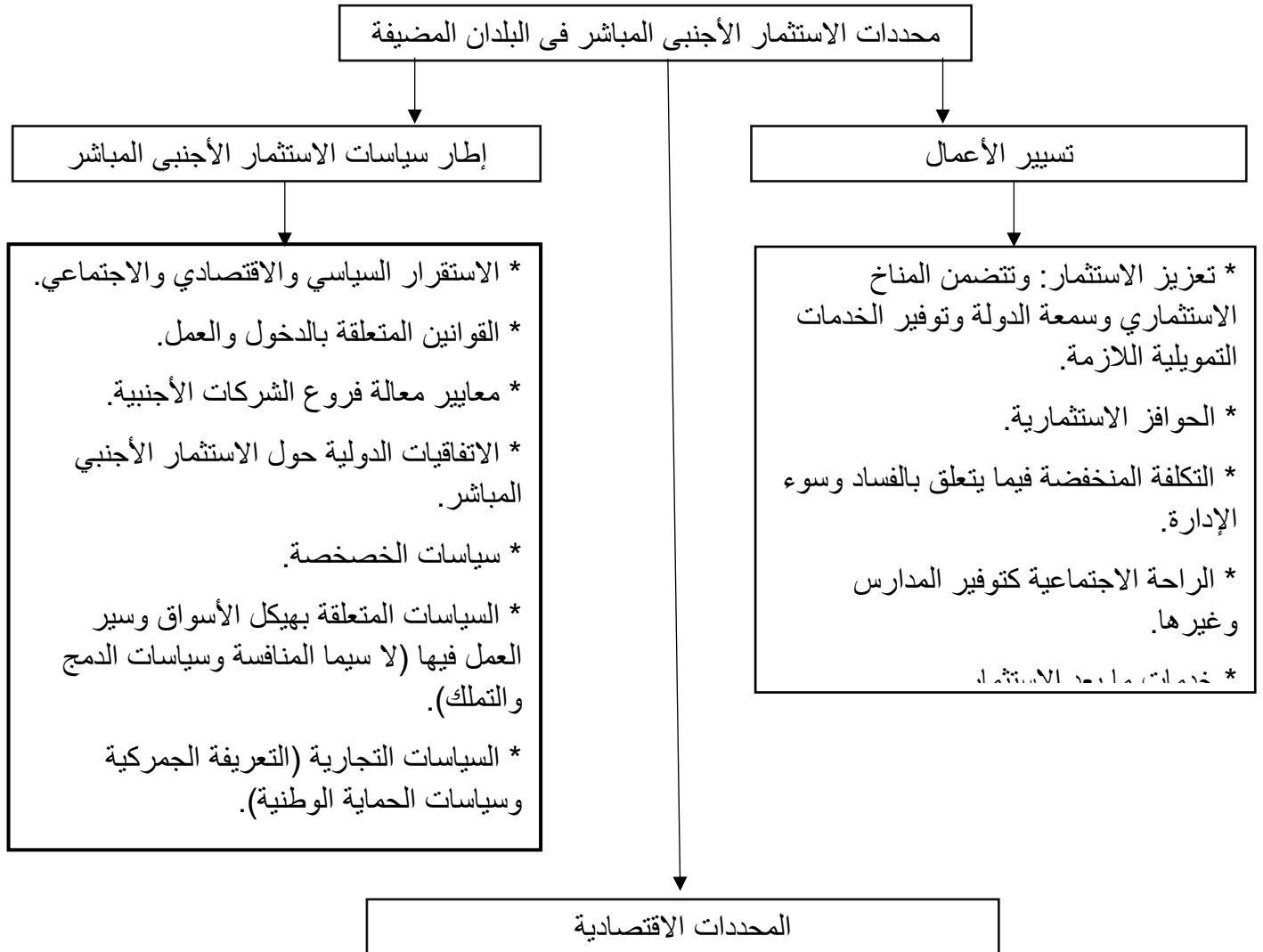
1 - حلة سعيدة " استثمار الأجنبي المباشر " رسالة ماستر علوم اقتصادية ، جامعة المدية، قسم علوم اقتصادية، سنة 2008، ص 19 .

2 - فاطمة رحال " أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة- الجزائر، قسم علوم اقتصادية 2012، ص 87.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر. وهذا ما يبينه الشكل التالي:⁽¹⁾

الشكل رقم (1-I): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيضة



<u>عوامل الكفاءة</u>	<u>عوامل الموارد</u>	<u>عوامل السوق</u>
* تكلفة الأصول والموارد	* توفر الموارد الخام	* حجم السوق ومعدل
* كلفة المدخلات الأخرى مثل	* عمالة رخيصة	الدخل الفردي
كلفة النقل والاتصالات وكلفة	غير ماهرة	* معدل نمو السوق
السلع الوسيطة	* عمالة ماهرة توفر	* إمكانية الوصول إلى

المصدر: سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ص 35

من خلال الشكل يمكن أن نبين ثلاثة محددات رئيسة لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر وتتمثل بالآتي:⁽¹⁾

1. إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالأستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها. فإذا كان النظام السياسي قائم على الحرية واحترام حقوق الإنسان وتوجد ثقة للمواطنين فيه، فهذا يساعد على خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم، فلا نتوقع منه القيام باستثماراته وإنشاء مشاريعه في دولة تتعدم فيها الحياة السياسية المستقرة.

2. التسهيلات لتيسير وإدارة أعمال المستثمرين: والتي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية (التعليمية والترفيهية) والتقريب الذاتي (والتآلف مع اللغة والثقافة المحلية)

كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب وتتمثل هذه الجهود بتشجيع الاستثمار وإعطائه الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار والحد من الفساد المالي والإداري المنتشر في البلدان النامية وتحسين الكفاءة الإدارية.²

كما ان خلق جهاز إداري كفاء متخصص بأمور الاستثمار وخصوصا فيما يتعلق بالتخطيط والمتابعة والترويج يعد مطلب أساسي لتحقيق مناخ استثماري وإداري ملائم.

3. المحددات الاقتصادية: يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين، ويعبر

¹ - فريد أحمد قبان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية " دار النهضة العربية القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2008، ص11-16

² اعبروش محمد شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان 2012 .

عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه فالبلد الذي يكون معدل نموه الاقتصادي مرتفع يتلائم مع أهداف الشركات الأجنبية التي تسعى لتحقيق الأرباح وإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية، ويكون هدف المستثمرين ليس فقط الإنتاج للسوق المحلي وإنما التصدير للأسواق الخارجية، ويعد الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه سببا في بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة مقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها، على اعتبار أن ارتفاع المعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي دليلا على الاستقرار الاقتصادي في البلد وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودخول الأفراد، ومن هنا يتضح وجود علاقة طردية بين الزيادة في المعدلات النمو الاقتصادي وتدفق رأس مال خارجي .

الفرع الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نتطرق في نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ذكر كل من النظريات التقليدية والحديثة

وهي:

1. النظريات التقليدية⁽¹⁾: هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، لم ترتكز واقعا على أساس موحد بل تعددت الأسس، الأمر الذي فسّر بروز عدة نظريات وتباينها بشأن ذلك، فقد وجد أن النظريات انطلقت في تفسيرها بالتركيز على أساس التبادل الدولي للمدرسة الكلاسيكية، (نظرية هيكشر وأولين) والأخرى بنت تفسيرها له على أساس هيكل السوق (مثل نظرية هايمر ودورة حياة المنتج لريمون- فرنون)، وفي هذا السياق سنبلور أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي عبر الإشارة لمضمون كل منها على حدى ومختلف الانتقادات التي وجهت لها بشأن ذلك. وتمثلت أهم النظريات للمدرسة الكلاسيكية في: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو؛ نظرية هيكشر- أولين؛ نظرية رأس المال؛ نظرية أخطار التبادل.²

1-1. نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو: تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق الحقيقي في

تحليل وتطور نظرية التبادل الدولي، ومن أهم روادها آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل وغيرهم، الذين كان لهم الفضل في ذلك تبعا لنظريات الميزة النسبية المطلقة، القيم الدولية وكامتداد لهذه النظرية، قام

¹ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري " دور الاستثمار الأجنبي المباشر" مرجع سابق، ص 49.

² ابن عباس حمودي ، دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية 2011

دافيد ريكاردو بتفسير أساس التبادل الدولي على مبدأ الميزة النسبية في سنة 1817م، وذلك بعد انتقاده لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث.

مبدأ الميزة النسبية ينص على أن كل بلد سيتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكنه ان ينتجها بتكلفة منخفضة نسبياً (التي ينتجها بتكلفة مرتفعة نسبياً والتي يكون فيها اقل كفاءة نسبياً من البلاد الأخرى).

وبالتالي مبدأ الميزة النسبية هو أساس قيام التبادل الدولي بين الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو وسيلة تعظيم المنافع بحسب ما جاء في مضمون النظرية لكن هذه النظرية بشكل عام، لقت انتقاداً يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اعتمادها على فرضية عدم امكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، مع أنه واقعياً هناك حركة انتقالها وخاصة حركية راس المال.

الطابع السكاني الذي تميزت به، بحيث تم اعتبار أن الميزة النسبية هي ثابتة والواقع، اثبت عكس ذلك بحيث قد نجد دولة ما تتمتع حالياً بالميزة النسبية ومستقبلاً يحتمل أن تفقدوها.

- الغموض الذي اكتنفها من حيث أنها لم توضح أسباب اختلاف هذه الميزة بين الدول المختلفة وعدم تمكنها من تقدير نسبة التبادل الدولي ولو أن نظرية القيم الدولية كان لها تفسير في ذلك، إلى جانب إغفالها لنفقات النقل.

- برزت واقعياً كنظرية مفسرة لكيفية قيام التبادل الدولي، ولم تجسد لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم من وجود بعض أوجه النقص في النظرية إلا أن العديد من الاقتصاديين المعاصرين ما يزالون يدافعون عنها حيث يعتبرونها حصناً للدفاع عن قضية حرية التجارة الدولية.

1-2. نظرية هيكشر- أولين: نظرا الانتقادات الشديدة التي وجهت لمختلف تفسيرات النظرية

الكلاسيكية وعلى رأسها نظرية ريكاردو لقيام التجارة الدولية والاستثمار المباشر الأجنبي على السواء ظهرت هناك أبحاث وأفكار فيها يخص هذا الشأن وكان أبرزها أفكار كل من هيكشر وأولين رواد النظرية السويدية التي توصلت الى تحديد أسباب اختلاف الميزة النسبية بين البلدان، ترجع هذه النظرية والتي جاء بها هيكشر وأولين سبب قيام التجارة الدولية الى التفاوت بين الدول في وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، هذا

التعاون من شأنه ان يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في اثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرز قيام التجارة بين مختلف الدول.¹

هذا يعني اذن ان هذه النظرية قد توصلت الى تحديد اختلاف الميزة النسبية الذي يقوم على عاملين رئيسيين:
- اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان يؤدي الى اختلاف اسعارها النسبية.

- اختلاف في استخدام عناصر الإنتاج معناه اختلاف في دوال الإنتاج، ومنه فإن هذه النظرية إنما تقر بأنه من الأفضل لكل دولة ان تتخصص في الإنتاج والتصدير على اساس عنصر من عناصر الإنتاج المتوفرة نسبيا لديها، حيث الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل وانخفاض الأجور بالمقارنة مع دولة يمكنها القيام بإنتاج السلع كثيفة العمل أما الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فعليها القيام بإنتاج السلع كثيفة رأس المال.

أما الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض، خفاض الربح، فعليها القيام بإنتاج السلع كثيفة الأرض. إن هذه النظرية في الواقع قد أهملت "ظاهرة قيام الاستثمار المباشر الأجنبي" وذلك لافتراضها عدم وجود تداول رؤوس الأموال والمواد الأولية الى جانب اعتقادها أن الاستثمار المباشر الأجنبي يقوم على صيغة تبادل السلعة بعد اكتمال المرحلة النهائية للمنتوج، وعموما هذه النظرية هي تكملة وامتداد للنظرية

الكلاسيكية الى جانب أنها ساهمت في تفسير قيام التجارة الدولية.²

من خلال تحديدها لأسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول غير أنها قصرت في تفسيرها لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي عندما اعتبرته مجرد صيغة تبادل السلعة بعد اكتمال المرحلة النهائية للمنتوج الدولي، وهذا ما نفاه الواقع الاقتصادي العالمي، حيث كانت تحركات رؤوس الأموال في القرن التاسع عشر سببا في خلق الكثير من التجارات الجديدة أيضا ونمو زراعة محاصيل القطن.³

ومن جهة أخرى حتى أثبت الواقع الاقتصادي العالمي انتقال رؤوس الأموال الأمريكية إبان الأزمة الاقتصادية العالمية نحو أوروبا الغربية وذلك وفقا لتقسيم العمل الدولي الذي كان سائد في الستينات.

¹ ابو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2003 ، ص 25 .
² عبد السلام ابو قحف ، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 2003.ص 61 .

³ عبد السلام ابو قحف ، نظريات تدويل وجدول الاستثمار الاجنبي ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 2001، ص 41 .

3-1. نظرية رأس المال: ارتكزت هذه الأخيرة في تفسيرها لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي على عامل وحيد من بين عوامل الإنتاج وهو الرأس المال النقدي الذي يعتبر بمثابة القيمة النقدية للسندات التي تمثل ملكية رأس المال التقني للمؤسسة، كما يستخدم هذا المصطلح في إطار الهيئات المالية، التي تتمكن بواسطة ملكيتها لهذه السندات من مراقبة المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار.

ولقد انطلقت هذه النظرية في تفسيرها بداية من شرحها لهيكل نشاطات المؤسسة عبر مفهوم مكافأة الرأسمال، وكل التغييرات التي تطرأ عليه خلال سيرورة الاستثمار إذ ينزع رأس المال للتدفق من المناطق التي تتمتع بفائض وذات معدل هابط للعائد، إلى المناطق التي تعاني من ندرة نسبية فيه، حيث يمكن الحصول على عائد مرتفع نسبياً، والذي اصطلح عليه من طرف النظرية الجديدة "الفائدة" إلى جانب ذلك اعتبرت أن رأس المال يتحرك تلقائياً حيث أن فائدته تكون أكثر ارتفاعاً.

إلى أن تصبح الإنتاجية الجديدة لرأس المال متساوية في الدولتين عندما تتوقف الحركة ريثما يظهر التفاوت الجديد في العوائد المحققة من هذا الانتقال، الذي من شأنه أن يسمح لأرباب العمل بتجسيد الاستثمار في الخارج، مع ضرورة الأخذ على محمل الجد الأخطار محتملة الوقوع، وفي حالة عدم ظهور التفاوت، فعلى المستثمرين أن يوجهوا رؤوس أموالهم إلى قطاعات اقتصادية تمتاز بدرجة عالية من الأمان، وبالتالي إذا كان عائد الاستثمار أدنى من المعدل المطلوب أو المنتظر فيجب الاستغناء عنه.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن عدداً من الاقتصاديين قاموا بعدة أبحاث حول هذا الموضوع، وقد سجل على مستواها وجود تباين بين مجموعتين. الأولى منها اعتمدت معدل نمو السوق كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار، والأخرى رأت أن معدل الربح هو الأساس الحقيقي لاتخاذ القرار في هذا الشأن، وهذا ما تؤكد من خلال ما أشار إليه برنار بورنين bornin-bernard ان قرار الاستثمار يتعلق بنمو الأسواق ومعدل الربح. لكن هذه النظرية تعرضت لعدة انتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- انتقاد كبير للتماثل بين الربح والفائدة لدى الكلاسيكيين، وفي هذا الجانب اعتبر أن من يقرر الاستثمار ليس هو الادخار، وإنما صاحب المشروع الذي يهدف إلى أقصى ربح، فعندما يرغب صاحب المشروع في استثمار أمواله، يظهر إلى دفع فائدة مرتفعة فقط إذا ما توفرت له فرص معدل عالي الربح.

- يتمثل في أنه إذا كانت تكلفة الاستثمار مقدرة عامة، فهذا يعكس ما ينتظره من العائد، غير أن هذا الأخير لا يمكن تقديره باعتباره أن الاستثمار يتحقق فعليا مع مرور الزمن ليعطي أرباحه والذي غالبا ما تختلف على نحو ملموس بها كان متوقع.¹

- فيمكن في كون الاستثمار لا يتجسد بغرض تعظيم العائد بل هناك أهداف أخرى من التوسع عن طريق اختراق أسواق جديدة.²

1-4. نظرية أخطار التبادل: هي أن معدل التبادل هو المحرك الأساسي للقيام بالاستثمار المباشر

الأجنبي.

لقد انطلقت هذه الأخيرة في تفسيرها في ان هناك مناطق نقدية مختلفة في العالم، مناطق تمتاز بالعملة القوية وأخرى تمتاز بالعملة الضعيفة، ومنه حسب هذه النظرية فإن المؤسسات التي تقيم في مناطق تمتاز بالعملة القوية لاستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في المناطق التي تمتاز بالعملة الضعيفة، وعلى سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية المحققة والمتدفقة في بعض الدول الأوروبية هذا يعود لقوة الدولار وضعف تلك العملات الأوروبية، وعليه تعتبر هذه النظرية أنه يجب على هذه المؤسسات عند اتخاذها لقرار الاستثمار في الخارج أن تراعي معدل التبادل أولاً، وكل الأخطار المتعلقة بتغيراته.

لكن هذه النظرية قبلت مثل سابقتها بانتقادات حادة، إذ اعتبرت من طرفين من الخبراء الاقتصاديين الذين حاولوا بعد روادها تفسير قيام الاستثمار المباشر الأجنبي، أنها محدودة في التفسير الذي قدمته، وكانت حجج انتقادهم لها في كونها اقتصر على الاستثمار المباشر الذي يتجسد بين المناطق النقدية المختلفة في العالم، ودراسة حركة رؤوس الأموال التي تحدث بين مختلف هذه المناطق، ومن ثم اعتبرت التباين في تقدير العملات هو المحرك الأساسي للعملية، أي حسبها أن الدولة التي تتمتع بقوة العملة تستطيع أن نستثمر في دولة ذات عملة ضعيفة وهذا لا يمكن تقبله.

¹ ابو قحف عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 30 .

² بلعوج بلعيد ، تأثير الشفافية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، مداخلة جامعة منتوري بقسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية ، ص 87 .

ونوضح هنا على سبيل المثال ان المؤسسات الأوروبية، وبصورة خاصة المؤسسات البريطانية بالرغم من ضعف الجنيه الإسترليني في فترة من الفترات إلا انه لم يكن ذلك بمثابة عائق أمام استثمارته في الخارج.

ثم إن هناك مؤسسات أوروبية وخاصة بريطانية منها استطاعت اغتنام فرصة ضعف الدولار حتى تنغرس في الولايات المتحدة الأمريكية بقوة.

وبالنظر لمضمون هذه النظريات، تدفعنا إلى القول أنها في مجملها من خلال تفسيرها لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي تتفق على نقطتين أساسيتين هما:

- وتتمثل في أن الشركات التي تستثمر في الخارج يجب أن تتوفر لديها الميزة الاحتكارية أو التنافسية في أحد العوامل التالية:

- ✓ تكلفة رأس المال. اقتصاديات الحجم؛
- ✓ النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير؛
- ✓ النفقات الخاصة بالإشهار؛

- وتتمثل في أن تكون المزايا الاحتكارية كافية ومعتبرة وهامة لأجل تعويض تكاليف التوطن في الخارج وتغطيتها.

2- النظريات الحديثة⁽¹⁾: وتمثلت في عدة نظريات وهي:

1.2: نظرية عدم كمال الأسواق: ظهرت إلى الوجود نظرية عدم كمال الأسواق، الأسواق المتميزة بالنقصان والعيوب، في ظل ظروف كانت تقر بمختلف العيوب التي ميزت النظريات الكلاسيكية بشأن محاولة تفسيرها لقيام الاستثمار المباشر الأجنبي، والتي تم صياغتها في سنة 1960 من طرف الاقتصادي الكندي ستيفن هايمر hymer stephane، محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عيوب الأسواق (نقائصها). وهايمر بدأ تفسيره في هذا الشأن انطلاقاً من الانتقادات التي وجهها للنظريات السابقة فيما يخص انتقال رؤوس الأموال من الدول التي يتوافر فيها عنصر رأس المال بكثرة ومعدل فائدة ضعيف إلى تلك التي تمتاز بندرة هذا العنصر ومعدل فائدة مرتفع، وحسب وجهة نظره لم

¹ - نعيمة أوغيل " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية " مكتبة الوفاء الإسكندرية، مصر الطبعة الأولى 2016، ص 31.

تصل محاولاتها إلى تقديم تفسير كيفية جريان الاستثمارات وتقاطعها بين كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وانطلاقاً من هذا نفترض أن الأسواق الخارجية تتميز بمختلف العوائق منها (اللغوية، الثقافية، القانونية) إلى جانب تلك المتصلة بأذواق المستهلكين وميولهم والتي يمكن أن تصادفها الشركات الأجنبية، وسببها تحمل هذه الأخيرة حتما تكاليف الإنتاج الإضافية، الأمر الذي يفرض عليها إذا كانت تريد الاستثمار في الخارج، وفي ظل تلك العوائق التي تتمتع بها في بيئة دولية ذات التنافس غير الكامل، أي في الأسواق غير الكاملة وذلك كله حفاظاً على مكانتها ومن ثم استمراريتها.¹

يرى أيضاً أن الشركات التي حققت تطوراً بارزاً في إمكانياتها التكنولوجية، تكون لديها الأفضلية حتماً في الإنتاج مباشرة في الخارج عوض التخلي عن رخصتها في بيئة خارجية تكون فيها حماية حق المعرفة غير مضمونة، أو الاكتفاء بالتصدير عبر شبكات تجارية مكلفة وصعبة التحكم فيها.

وبشكل جوهري فإن نظرية هايمر مفادها أن الاستثمار المباشر الأجنبي في الخارج يجب أن يحقق أرباحاً أكبر من تلك التي يحققها في الداخل، مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.²

لكن رغم ما قدمه في هذا الشأن إلا أنها لقت جملة من الانتقادات، يمكن تلخيصها في:

- اعتمادها في التفسير على الشركات الكبرى (الشركات متعددة الجنسيات) وبالتالي وجهت كل اهتماماتها التحليلية والتفسيرية بالارتكاب على مثل هذه الشركات وعلى عدد محدود جداً منها دون الشركات الأخرى.

- اعتمادها في التفسير أيضاً على ميزة واحدة لهذه الشركات وهي ميزة التكنولوجيا والمعلوم أن هذه الأخيرة تمتلك في الواقع عدة ميزات، ولا تقتصر على مجرد تلك الميزة.

- فسرت قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج دون قطاع الخدمات، ومن ثم لم تتمكن من تفسير كيفية التدويل في هذا الأخير.

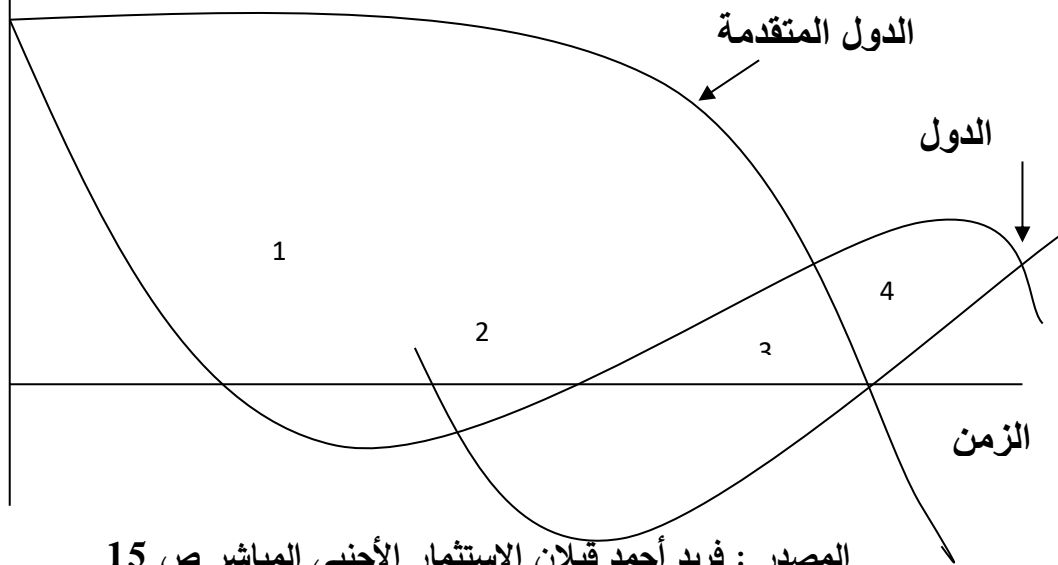
¹ قادري عبد العزيز ، الاستثمارات الدولية ، دار الهومة الجزائر ، 2004 . ص ، 52 .

² بن عباس حمودي ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2011 ، ص 60 .

- إهمالها للاستراتيجيات الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الأسباب السياسية والاقتصادية، وتدويل الاستثمار المباشر إلى المناطق الأخرى.

2.2: نظرية دورة حياة المنتج: إن العيوب التي ميزت النظرية السابقة هي التي مهدت الطريق لبروز نظرية بديلة لها، والتي عرفت باسم نظرية دورة حياة المنتج لريموند فرنون Vernon Raymond ، رجل اقتصاد أمريكي اشتغل في شركة متعددة جنسيات أمريكية لعدة سنوات، والتي كانت له عدة مؤلفات حول التبادل الدولي والشركات متعددة الجنسيات، الذي ألفه سنة 1973 ولقد استطاع ريمون فرنون أن يستخدم نموذج يعرف ب: دورة حياة المنتج، والتي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي والتبادل من طرف الشركات متعددة الجنسيات (الأمريكية) التي تتمتع بالميزة الاحتكارية فيما يخص التكنولوجيا ومن ثم كيفية توسعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفسير أسباب انتشار الابتكارات والمعارف التكنولوجية في الدول المضيئة - الدول النامية خاصة - وكذلك الدول المتقدمة الأخرى، وهذه الدورة تتضمن أربعة مراحل رئيسية ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل:

الشكل رقم (2-I): دورة حياة المنتج الدولي



بالنظر إلى الشكل أعلاه تتضح لدينا ثلاثة نقاط أساسية هي:

- هناك ثلاث منحنيات لنفس المنتج تخص على التوالي الدول المخترعة الولايات المتحدة الأمريكية، الدول المتقدمة الأخرى، وأخيرا الدول النامية.

- تسجل هناك منحنيات فوق خط الزمن الأفقي والتي تبرر قيام الدول المختلفة بالتصدير إلى الخارج، في حين هناك منحنيات أخرى أدنى نفس الخط فهي تبرر قيام نفس الدول بالاستيراد، مع تسجيل التغير في اتجاه المنحنيات كدليل لانتقال الابتكارات والاختراعات ومن ثم الاستثمارات، تبين مختلف هذه الدول.

- نسجل هناك أربعة مراحل رئيسية.

المرحلة الأولى: هي مرحلة الابتكار (الميلاد) أين نجد الدول المخترعة وهي بالطبع تتمتع بشروط الابتكار من الموارد البشرية المؤهلة تكنولوجيا عالية، طلب فعال نفقات لازمة للبحث والتطوير واتساع السوق الداخلي، كلها شروط تمكنها من ابتكار منتج جديد.

فلاحظ أن حجم الإنتاج في هذه المرحلة يفوق مستوى الطلب المحلي والذي أدى بضرورة البحث عن الأسواق الخارجية.

المرحلة الثانية: ففيها تندفع الدول المخترعة، الشركات المخترعة الأمريكية، إلى التوسع في الأسواق الدولية ومن ثم تعظيم الأرباح في أسرع وقت ممكن، مما ينجم عن ذلك انخفاض في نفقات الإنتاج، وتحكم هذه الأخيرة في الأسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق وكذلك تحقيق الأرباح¹.

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج- تتميز بما يلي:

التوقف على استرداد المنتج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتج ومن ثم مقدرتها على إنتاج محليا بحكم أنها اضحت تمتلكها وتمتلك الإمكانيات في شأن ذلك.

- صادرات الدولة المخترعة رغم ذلك تعرف نوعا من الاستقرار نظرا لتزايد الطلب على المنتج من طرف الدول النامية المختلفة تتعدى حدود مرتفعة الدخل الى متوسط الدخل.

¹ فلاح خلف علي الربيعي ، اثر السياسات الاقتصادية ، على المنتج الاستثماري في الدول العربية ، رسالة ماجستير قسم علوم اقتصادية ، جامعة عمر المختار بليبيا ، 2005 ، ص 63.

- كل هذا يؤدي إلى تزايد المنافسة بين الدول المخترعة والدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكن هذه الأخيرة من تصديره خارجها.
المرحلة الرابعة: تسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول وفيها يسجل الانخفاض في صادرات الدول المخترعة بسبب شدة المنافسة.

الفرع الثالث: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر (1)

رغم المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ورغم التحفيزات و التسهيلات و الامتيازات التي تقدمها ، إلا أنه هناك معوقات لا يمكن التخلص منها ،تقف سدا منيعا أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة.
1- المعوقات الاقتصادية: تتمثل أهمها في:

- عدم الاستقرار الاقتصادي و عدم وضوح موقف الحكومات من قضية الاستثمارات الأجنبية (باعتبار أنّ القرارات الاقتصادية تتأثر تأثراً مباشراً بالمواقف السياسية).
- غياب و ضعف أسواق رأس المال اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية .
- إنّ أغلب البلدان النامية حساسة لتطورات الأسعار الدولية (مثل تقلبات أسعار النفط) التي من شأنها التأثير على حصيلة الصادرات و الإيرادات الحكومية بشكل عام، و هذا فضلاً عن تأثر عدد كبير من البلدان النامية بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية نظراً لاعتمادها الشديد على الواردات من المواد الغذائية.
- وجود تشوهات ضريبية، حيث تؤدي الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط إلى ظهور تشوهات في النظام الضريبية، حيث تنطوي في بعض البلدان على تمييز ضدّ المستثمرين المحليين، و ينطوي انقضاء فترة الإعفاء الضريبي إلى زيادة مفاجئة في العبء الضريبي على الشركات، كما أنّ هذه الامتيازات يتمّ منحها من خلال إجراءات إدارية معقدة و بيروقراطية تشجع على الفساد الإداري .

¹ - فاطمة رحال " أثر تحرير حركة على رؤوس الأموال على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة " مرجع سابق، ص 121.

- قيود التجارة، فلقد أدرك العديد من البلدان أهمية المنافسة في الأسواق العالمية، لذلك عملت على الإقلال من الحماية، و اتخذ خطوات لتشجيع الصادرات، إلا أنّ الإصلاح التجاري بقي غير كافياً بسبب الإجراءات الجمركية البيروقراطية و مواقف موظفي الجمارك التي تعطل وصول المعدات الرأسمالية المستوردة و المدخلات الأخرى إلى مواقع الإنتاج في الوقت المناسب، و هذا فضلاً عن تعدد مستويات و تكلفة التخليص الجمركي .

- ارتفاع معدلات التضخم.

- عدم استقرار سعر الصرف والمخاطر التي تتجر من تقلباته

- عدم توفر النقد الأجنبي لدى الدول المضيفة أحياناً

- صعوبة التنقل وتأثيرات الدخول والخروج من الأسواق

- صعوبة تحقيق عائد مرتفع

- عدم اتساع السوق المحلي

- ضعف البنية الأساسية وعدم الاهتمام بها ، وضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين

إقامتهم إلى جانب استثماراتهم

- الفساد الإداري وصعوبة المنافسة ، بسبب الدعم المقدم من طرف الحكومات خاصة على أسعار

السلع الضرورية.

- غياب فرص الاستثمار الجيدة

- التدخل الحكومي في المشروعات الاستثمارية

- سياسة التمييز المعتمدة من طرف الحكومات بين الاستثمار المحلي والأجنبي

- ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية.

-

2 - المعوقات القانونية: تتمثل أهمها في:

- عدم وجود قانون موحد و شامل ينظم الاستثمارات حيث توزع النصوص الخاصة بالاستثمار على

أكثر من تشريع ، مما يجعل المستثمر في وضع يصعب عليه فهم النصوص التي تحقق الاستقرار و تحقق

لاستثماراته التّماء، و قد يرجع ذلك إلى أنّ غالبية التّشريعات في البلدان النّامية في مجال الاستثمار هي حديثة العهد.

- التغيير وعدم استقرار التّشريعات

- نقص قوانين تشجيع الاستثمار

- غياب التّشريعات الحديثة الواضحة المعالم ، والنصوص التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية .

- توقيف أحكام بعض القوانين في بعض الدّول بتعليمات رسمية، إضافة إلى عدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر و عدم الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمر .

- القيود المفروضة على تملك الأراضي و العقارات و على حركة رأس المال و تحويل الأرباح و إلزامه بالمشاركة المحليّة، و على مجالات الاستثمار و نسبة المشاركة الأجنبية و هي قيود تحدّ من فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين و تمنعهم من التّحكّم في توجيهات المشروع الاستثماري .

- تعدّد الأجهزة التي يتعامل معها المستثمر لتعدّد التّشريعات التي تنظم الاستثمار، و غالبا ما يكون التّنسيق بين هذه الأجهزة منعدماً ممّا يؤدّي إلى تنازع الاختصاص بينها .

- فرض بعض القيود القانونية مثل ضرورة وجود شريك وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي، إضافة إلى ضعف نظم المحاكم المحلية الأمر الذي يؤدّي إلى إضعاف ثقة المستثمرين إلى حدّ كبير.

3- معوّقات تنظيمية و إدارية : تتمثل أهمها في:

- افتقار التّنسيق بين الصّيغ التّنظيمية و التّشريعات الاقتصادية الإقليمية التي تحكم العمليات الاستثمارية، خاصّة في مجال الضّرائب و الإعفاءات و الرّسوم الجمركية .

- تعدّد الأجهزة المشرفة على الاستثمار ممّا يزيد من تعقيد إجراءات الحصول على التّرخيص.

- عدم كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارات أجهزة الاستثمار .

- التعقيدات البيروقراطية، وغياب المعلومات ، وعدم وضوح السياسة الاقتصادية.

4 - معوقات سياسية و اجتماعية : تتمثل أهمها في:

- غياب البيئة الاستثمارية المناسبة ، كعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الأمني ، الذي يشكل سببا هاما من أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر، ويكون عامل طرد لرؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب وحتى المحليين.
- انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، انتشار الأمية، إضافة إلى السلوكيات و العادات و التقاليد و المستوى الثقافي التي من شأنها تشكيل عائق أمام المستثمرين الأجانب.
- ضعف الاستثمار في مجالات التدريب و الارتقاء بمستوى العمالة الوطنية .
- خطورة إتباع سياسة التأميم وما ينجر عنها من مخاطر تعود على المستثمر الأجنبي .

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والهيكل لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

سوف نتناول في هذا المبحث كل من الإطار المفاهيمي لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار الذي يضم كل من ماهيته و تعريفه وغيرها من العناصر وكذا هيكل مؤشر ضمان والذي يضم بدوره كل من مجموعة المتطلبات الأساسية و المجموعة الكامنة إضافة إلى العوامل الخارجية الإيجابية وهي كالتالي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

يتناول الإطار النظري والمفاهيمي لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار مجموعة من المداخل التي نحاول من خلالها أن نبين مفهوم وتعريف مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار ومزياه ومراحل خطواته وضوابط بناءه .

الفرع الأول: ماهية مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

في هذا الفرع نحاول إعطاء مفهوم كل من مفهوم و مزايا شاملة لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار حيث:

1 - تعريف مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار⁽¹⁾: المؤشر المركب هو بمنزلة المقياس الكمي المجمع الذي

يحتوي على عدد من المؤشرات الفردية أو الفرعية التي تعكس جوانب أو أبعاد الظاهرة محل الاهتمام (في هذا التقرير تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بلد ما) بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد إلى نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل فهمه وتفسيره.

شكل رقم (I-3): مكونات المؤشر المركب



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لمناخ الاستثمار، سنة 2014، ص 21.

- 2- مزايا مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار⁽¹⁾: ولقياس تأثير عدد كبير ومتكامل من العوامل على مناخ الاستثمار وللتعرف على أهم الخصائص المحددة لقدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر المؤشرات المركبة أداة هامة ومفيدة لاتخاذ القرارات وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال التنافس على الاستثمار الأجنبي وجذبه للقطاعات الداعمة للأداء التنموي في البلد المضيف. من هذا المنطلق، يأتي قرار المؤسسة بمواصلة تطوير مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر مركب يقيس جاذبية دول العالم والدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ويطمح المؤشر المركب الجديد إلى تحقيق الغايات التالية:
- تعزيز دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإثمان الصادرات الوارد في اتفاقية تأسيسها والتي تنص على مساهمتها في نشر الوعي الاستثماري في المنطقة العربية وتعميق هذا الدور بالتوافق مع ما تضمنته الخطة الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة 2018 - 2014.²
 - رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة والمساهمة في تزويد المستثمرين والقائمين على إدارة الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي بمعلومات تفصيلية وتحاليل حول النواقص التي تعاني منها تلك الدول، والتي تحول دونها ودون جذب المستثمرين الأجانب.
 - تقديم توضيحات ومقترحات للحكومات الوطنية حول أفضل الطرق التي يتعين أن تتدخل بها في نطاق تطوير سياسات الاستثمار لكي تحسن مناخ الاستثمار في بلدانها بشكل متوافق مع المرحلة التنموية التي تمر بها.
 - استكشاف العوامل التي تسببت في وجود تركيز جغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول المنطقة العربية دون غيرها من الدول الأخرى، وكذلك تركزها في بعض القطاعات دون غيرها، وبما يؤدي إلى اقتراح سياسات أكثر جدوى لجذب المزيد من الاستثمارات.
 - بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص 22.

² المعهد العربي للتخطيط التقرير السنوي، لمناخ الاستثمار، ص 50.

الفرع الثاني: مراحل وخطوات بناء مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار:

في هذا الفرع سوف نستعرض مراحل بناء مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار وكذا خطوات بناءه وهي كالتالي:

1- مراحل مؤشر الضمان جاذبية الاستثمار وتوجد ثلاث مراحل هي:

- مدخلات العملية: حيث تعتبر المدخلات هي المؤشرات الفرعية، والتي يتوقف اختيارها على التراكم المعرفي حول الظاهرة محل البحث.

- معالجة المدخلات: ثم تتوجه هذه المدخلات أو المؤشرات الفرعية في معظم الحالات إلى مرحلة التطبيع أو التتميط وتحديد الأوزان والتجميع.

- مخرجات العملية: الحصول على المؤشر المركب الذي يمثل المخرج النهائي من هذه العملية.

شكل رقم (I-4): خطوات بناء المؤشر المركب



المصدر: المؤسسة العربية للضمان للاستثمار

2- خطوات بناء مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار: توجد (7) خطوات وهي بناء الإطار النظري; اختيار المؤشرات الفرعية الجيدة والسليمة ; المعالجة الأولية ; التطبيق أو التتميط ; تحديد الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية ; التجميع ; اختيار مدى ملائمة المنهجية المختارة، وسوف نتطرق إليها بالتفصيل وهي كالتالي:

1.2- بناء الإطار النظري :يُعد اعتماد إطار نظري سليم بمثابة نقطة البداية لتطوير مؤشر مركب جيد؛ والمقصود بالسليم الإطار النظري الذي ميّن من التعريف بالظاهرة محل الاهتمام وبمكوناتها الفرعية بدقة وبوضوح، ومن انتقاء المؤشرات الفرعية المناسبة ومن تحديد الأوزان التي تعكس الأهمية النسبية لتلك المؤشرات .والطريقة المثلى في هذا الصدد تكمن في التركيز عند تصميم الإطار النظري على ما هو مرغوب في قياسه وليس على ما هو متوافر من بيانات ومؤشرات .ولمزيد من الشفافية والوضوح بخصوص هذه الخطوة الهامة من خطوات بناء المؤشر المركب يفضل الالتزام بما يلي:

- تعريف المفاهيم : يجب أن يُشير التعريف إلى كيفية بناء الإطار النظري وكيفية ربط المؤشرات الفرعية مع بعضها البعض.

- تحديد المجموعات الثانوية: عادة ما جزأنا المفاهيم المتعددة الأبعاد إلى مجموعات فرعية، ولا يُشترط في هذه المجموعات أن تكون مستقلة إحصائياً عن بعضها البعض، إلا أنه إذا وجدت ارتباطات بينها فلا بد من وصف تلك الارتباطات وتوضيحها بدقة .فمثل هذا الوصف يساعد المستخدم على فهم القوة المحركة وراء المؤشر المركب بالإضافة إلى كونه يُسهل من عملية تحديد الأوزان النسبية المناسبة للعوامل المختلفة.

- وضع المعايير اللازمة لاختيار المؤشرات الأساسية: يجب على صانع المؤشر المركب أن يقوم بتحديد مجموعة من المعايير التي تكون بمثابة المرشد لتحديد ما إذا كان مؤشر فرعي معين يجب أن يدخل في تكوين المؤشر المركب أم يستبعد.

- توثيق الإطار النظري: يعطي هذا التوثيق فكرة شاملة عن الهدف من بناء المؤشر المركب في سياق سهل وواضح كُمين من خلاله فهم كيفية بناء المؤشر المركب والغرض منه، معلومات ويكمن الهدف الأساسي من توثيق الإطار النظري في إعطاء مستخدمي المؤشر المركب كافية حتى يمكنهم تقرير ما إذا كانت البيانات المُقدّمة من خلال هذا المؤشر ملائمة للاستخدام المقصود.

2.2- اختيار المؤشرات الفرعية الجيدة والسليمة: بالتأكد من أهميتها وارتباطها بالظاهرة محل الدراسة، وإمكانية تحليلها، وحداتها، وسهولة الوصول إليها.

3.2- المعالجة الأولية للبيانات: التأكد من جودة البيانات الأساسية بالتأكد من توافر عدد من المعايير فيها مثل أحقية البيانات، والدقة، وحدثة البيانات، وإمكانية ال وصول إلى البيانات والحصول عليها، وإمكانية التفسير والتماك، كما تم إعداد دليل للبيانات يوضح مصادرها ومدى توافرها جغرافيا وزمنيا.

4.2- التطبيع أو الترميم: حيث يتم عادة توحيد المقياس المستخدم للمؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب ثم اختيار طريقة الترميم المناسبة من بين مجموعة من الطرق (إعطاء الرتب - الدرجة المعيارية - إعادة القياس - البعد عن النقطة المرجعية - المؤشرات الدورية) وذلك بعد تنفيذ جميع اختبارات قياس الحساسية لتقييم تأثير هذه الطرق على النتائج.

5.2- تحديد الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية: في كثير من الأحوال تكون بعض المؤشرات الفرعية أكثر أهمية من المؤشرات الأخرى للتعبير عن الظاهرة محل الاهتمام الأمر الذي يجب مراعاته عند اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية. وتؤثر الأوزان تأثيراً عميقاً على نتائج المؤشر المركب والرتب التي تحصل عليها الدول، لذلك استوجب أن يتم تحديد هذه الأوزان بناءً على طرق سليمة ومدروسة بعناية. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع كامل على الوسيلة المستخدمة لتحديد الأوزان، فإن ذلك لا يُعيق استخدام المؤشرات المركبة بقدر ما يُبرز أخطار استخدام أو تحديد أوزان انطلاقاً من آراء شخصية. وبالتالي لتجنب هذه الأخطار كان لا بد عند اختيار الأوزان أن يتم توضيح كل الافتراضات والتطبيقات المستخدمة واختبار قوتها، كما يجب أن تتسم الطرق المستخدمة بالشفافية والصلابة.

6.2- التجميع: يتم تجميع المؤشرات الفرعية لبناء المؤشر المركب بعد اختيار الطريقة المناسبة من بين عدة طرق متاحة مثل التجميع الإضافي، التجميع المضاعف، اتجاه المعايير المتعددة غير التعويضية والتجميع الهندسي.

7.2- اختيار مدى ملاءمة المنهجية المختارة: لبناء المؤشر المركب مع المنهجيات الأخرى الممكنة والتي لم يتم اتباعها وذلك من خلال تطبيق أسلوبين للتحليل، وهما:

- تحليل عدم التأكد: ويركز على كيفية ظهور عوامل الإدخال غير المؤكدة - التي يقصد بها أي شيء يمكن تغييره قبل تنفيذ نموذج تكوين المؤشر المركب ومدى تأثيره على قيمة المؤشر المركب.

- تحليل الحساسية: الذي يدرس مقدار إسهام كل عامل من عوامل الإدخال غير المؤكدة فردياً في تباين المخرجات¹.

الفرع الثالث: ضوابط بناء مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

ككل المؤشرات لدى مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار ضوابط بناء وهي:

وانطلاقاً من العديد من الاعتبارات والقواعد المنهجية عند تجميع البيانات والمتغيرات الكمية وتبويبها وتوحيد المقاييس، تم الالتزام بالضوابط التالية عند صياغة المؤشر المركب:

- أسس نظرية متينة: تستند منهجية بناء المؤشر إلى خلاصات الأدبيات النظرية والتطبيقية والدوريات المتخصصة في مجالي اقتصاديات الاستثمار الأجنبي المباشر والإحصاء التطبيقي.

- الفعالية والقدرة على التفسير: تم التأكد من دقة ومصداقية المؤشر المركب ومكوناته في رصد قدرة الدول على جذب الاستثمار من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي أبرزت ثبات المقاييس المعتمدة، تكامل المكونات الفرعية للمؤشر وشدة الترابط بين المؤشر والتدفقات الفعلية للاستثمارات الواردة لدول العالم حيث قارب معامل الارتباط 80% بدلالة إحصائية عالية جداً.

- الاستفادة من التجارب السابقة: قبل بناء المؤشر تم القيام بحصر شامل للمؤشرات الصادرة من المؤسسات الأخرى في نفس المجال ودراستها والاطلاع على مناهجيتها ودراسة نقاط القوة والضعف التي تتضمنها.

- مؤشر دولي: تم تصميم المؤشر بشكل يجعله صالحاً للاستخدام على المستوى الدولي وليس على المستوى الإقليمي والعربي فقط.

- الشمول: من مزايا المؤشر الجديد شموله لأكثر عدد من المؤشرات المفسرة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم الاعتماد على أهم وأحدث قواعد البيانات والمعلومات المتوافرة لدى الجهات الحكومية الرسمية والهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة لرصد وتجميع وترتيب نحو 60 متغيراً.

¹ ابو قحف عبد السلام ، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2003 . ص 70 .

- التغطية الجغرافية الواسعة: حيث يرصد المؤشر أكبر عدد من دول العالم ذات التأثير على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، بعدد 111 دولة تمثل % 95 من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم¹.
- المرونة والقابلية للتطوير: تم تصميم المؤشر بطريقة مرنة تراعي إمكانية تطويره في المستقبل والاستجابة للمتغيرات في مستوى البيانات المتاحة أو التغطية الجغرافية أو التغيرات في المنهجية ومراحل إعداد ومعالجة البيانات والحصول على النتائج.

المطلب الثاني: هيكل مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

يتكون هيكل مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات الأولى تسمى بمجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة والثانية العوامل الكامنة أما الثالثة فتدعى بعوامل خارجية إيجابية وهي:

الفرع الأول: مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة: تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. وتضم تلك المتطلبات 4 مؤشرات فرعية تضم بدورها مجموعة من المتغيرات هي كالاتي:

1- مؤشر الاستقرار الاقتصادي: يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من المقومات الضرورية لجذب الاستثمار كما جاء تأكيده في الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

- تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- **معدل التضخم:** هو المعدل الإجمالي لزيادة السعر والسلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة معينة من الزمن وهو مقياس لتخفيض قيمة عملة بلد ما.

- **تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال:** يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للشراء وحدة واحدة من السلع المحلية.

¹ اميروش محمد شلغوم ، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ،مرجع سابق ، 58 .

- عدد أزمات سعر الصرف : خلال السنوات العشر الأخيرة وتعرف الازمة بأنها الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي بنسبة % 25 على الاقل على أن تكون تلك النسبة أعلى من نسبة الانخفاض في السنة السابقة بنسبة % 10 .
- نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي .
- نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتقييم تطورات السياسة المالية.¹
- نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- 2- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية: يرصد مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية مدى قدرة الاقتصاد المعني على توفير المقومات المالية اللازمة لجذب الاستثمار من خلال رصده لثلاثة متغيرات أساسية هي :معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- لائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- مؤشر البيئة المؤسسية: يتأثر مناخ الاستثمار بشكل عام بمجمل الاوضاع المؤسسية والتنظيمية واستقرارها ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمن استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية.
- مؤشر المشاركة والمحاسبة
- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: يؤشر على درجة الثقة التي يضعها قطاع الأعمال في السلطات العمومية، و مصداقية التزاماتها و استقرار تشريعاتها، لأن المستثمر لا يخاطر في الواقع باستثمار

¹ عميروش محمد شلغوم ، دور المنتج الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية ، 2012 ، لبنان ، ص ، 25 .

أمواله في بلد لا يعرف استقرارا في التشريعات أو في نظام الحكم أو يعرف تراجعات مستمرة في التزاماته تجاه الغير، إذ أن الاستقرار السياسي ضمان و تعهد ضمني بالمحافظة على الأموال المستثمرة و عدم تعرضها لمخاطر المصادرة، التأميم أو الاعتداء .

- مؤشر فعالية السياسات والاجراءات الحكومية

- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية

- مؤشر سيادة القانون

- **مؤشر السيطرة على الفساد:** تحتل قضية الفساد وأثاره على الاقتصاد مكانا بارزا في الإصلاح

المؤسسي الذي يسعى إلى تحجيم استغلال السلطة واحتكار العمليات الابتزازية والسلوك الانتهازي ما يخلق حالة عدم اليقين ويحد كثيرا من الاستثمارات والنشاطات الإنتاجية والابتكارية ما يؤدي إلى تشوه بيئة الأعمال .

4- مؤشر بيئة أداء الأعمال: تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل

عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص ولذا تم إدراج مؤشر فرعي يرصد هذا العامل ضمن المؤشر العام للجاذبية حيث يتم قياس وضعية بيئة أداء الأعمال وفق 7 متغيرات أساسية منتقاة هي: سهولة بدء الاعمال , والتعامل مع تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الكهرباء، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وتنفيذ العقود¹.

- **سهولة بدء الأعمال:** يدل تصنيف الدول في مؤشر أداء الأعمال على مدى تمتعها ببيئة أعمال

مناسبة وجاذبة للاستثمار حيث تدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح .

- التعامل مع تراخيص البناء:

- **تسجيل الملكية:** يجب أن تسجل ملكية المشروع للمستثمر الأجنبي وعدم أخذ ملكية مشروعه من

طرف الدولة أو أشخاص.

- **الحصول على الكهرباء:** يعني الحصول للمستثمر على متطلباته من الكهرباء بشكل يسير.

¹ عميروش محمد شلغوم ، دور المنتج الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، مرجع سابق ، ص، 30 .

- الحصول على الائتمان: وهي إمكانية تحصله على قروض من قبل مؤسسات المالية بدون عوائق أو تعجيزات إدارية.

- حماية المستثمرين: يجب توفير الحماية للمستثمرين الأجانب داخل الوطن وعدم المساس بحريتهم وكرامتهم.

- تنفيذ العقود:

الفرع الثاني: العوامل الكامنة: تتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عابرة الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها 5 مؤشرات فرعية:

1- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه: تؤكد الدراسات والتجارب العملية أن حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي وقد تم تصميم هذا المؤشر ليرصد تلك المقومات من خلال قياس 6 متغيرات حاكمة هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق التعرفة الجمركية، وأخيرا درجة الانفتاح على العالم الخارجي¹.

- الطلب المحلي الحقيقي للفرد

- تقلبات الطلب المحلي

- مؤشر الاداء التجاري

- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي

- تطبيق التعرفة الجمركية

- مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي: لتوفير بيئة أكثر تنافسية دافعة للطلب معززة للإنتاجية بحيث يعمل القطاع الخاص على الانخراط أكثر فأكثر في السلاسل الإنتاج العالمية ما يتطلب توسعا في مجالات الاستثمار في البحث العلمي والتطوير والشراكة مع المستثمر المباشر الذي يسمح في حالات معينة بنقل

¹ عميروش محمد شلغوم ، دور المنتج الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، مرجع سابق ، ص، 35 .

التكنولوجيا والخبرة و النفاذ إلى الأسواق العالمية ما قد يخترق الجمود القائم في أغلب القطاعات الاقتصادية في الدول العربية ويعمل انفتاح التجاري على زيادة محاربة الفساد وإرساء ظروف العمل اللائق.

2- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية: لاشك أن امتلاك الدول للموارد الطبيعية والبشرية يعد أحد المقومات التقليدية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بل إن هناك العديد من أنماط الاستثمار في العالم التي تستهدف الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفاء والمدرّب في البلد المستهدف بالاستثمار، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر خاص بالموارد البشرية والطبيعية يقيس تلك المقومات وفق ستة متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نمو إنتاجية العمل، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال، وأخيراً مؤشر التنمية البشرية.

- نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي

- متوسط نمو إنتاجية العمل

- متوسط سنوات الدراسة للبالغين

- سنوات التعليم المتوقعة للأطفال

- **مؤشر التنمية البشرية:** يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات

التنمية البشرية في العالم وهو مؤشر مركب يقيس ما تم تحقيقه في الدول لجهة التنمية البشرية (الصحة والتعليم ونصيب الفرد من الناتج).

3- مؤشر عناصر التكلفة: تعد عناصر التكلفة والعائد أحد أهم العوامل التي تدخل في اتخاذ قرار الاستثمار

في بلد ما مما يجعل تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع استثماري واختلافها من بلد لآخر مؤشراً حاكماً ورئيسياً لجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما مع وجود اختلافات كبيرة بين دول العالم في هذا المجال، ولاتصالها بشكل مباشر بجدوى إقامة المشروع وأرباحه المتوقعة.

- ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية

- إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية

- زمن دفع الضرائب بالساعات سنوياً

- متوسط تكلفة التصدير والاستيراد بالدولار لكل حاوية

4- مؤشر الاداء اللوجستي: تعد البنية التحتية والمرافق المتطورة ولاسيما في مجالات النقل والمواصلات ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي، كونها عنصرا حاكما في تأسيس المشروعات الاستثمارية على مختلف أنواعها وفي رفع القدرة التنافسية للبلد المضيف.

- كفاءة أداء التخليص الجمركي
- كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل
- اداء الشحن الجوي
- جودة وكفاءة الخدمات اللوجيستية
- تتبع وتعقب الاداء
- زمن انجاز الإجراءات
- كثافة الطرق البرية (مساحتها لكل 100 كيلو متر مربع او نسبتها من إجمالي المساحة)
- مؤشر أداء النقل الجوي

5- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: تحولت الاتصالات والمعلومات الى مكون رئيسي في نمو وتطور جميع القطاعات الانتاجية والخدمية ف ي أي اقتصاد ولاسيما بعد فورة الاتصالات والمعلومات في العالم وبالتالي أصبحت من العناصر الهامة والمؤثرة على جاذبية الدول للاستثمارات الاجنبية.

- اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند)
- اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة
- نسبة مستخدمي الانترنت من السكان
- اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان

الفرع الثالث: عوامل الخارجية الإيجابية : تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة:

1- مؤشر اقتصاديات التكتل: لا شك أن قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي، تختلف بحسب طبيعة علاقاتها الخارجية وارتباطاتها مع الشركات المتعددة الجنسية في العالم كونها تلعب دوراً رئيسياً في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

- عدد الشركات متعددة الجنسيات المنتمة لـ 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة.

- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي.

- الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

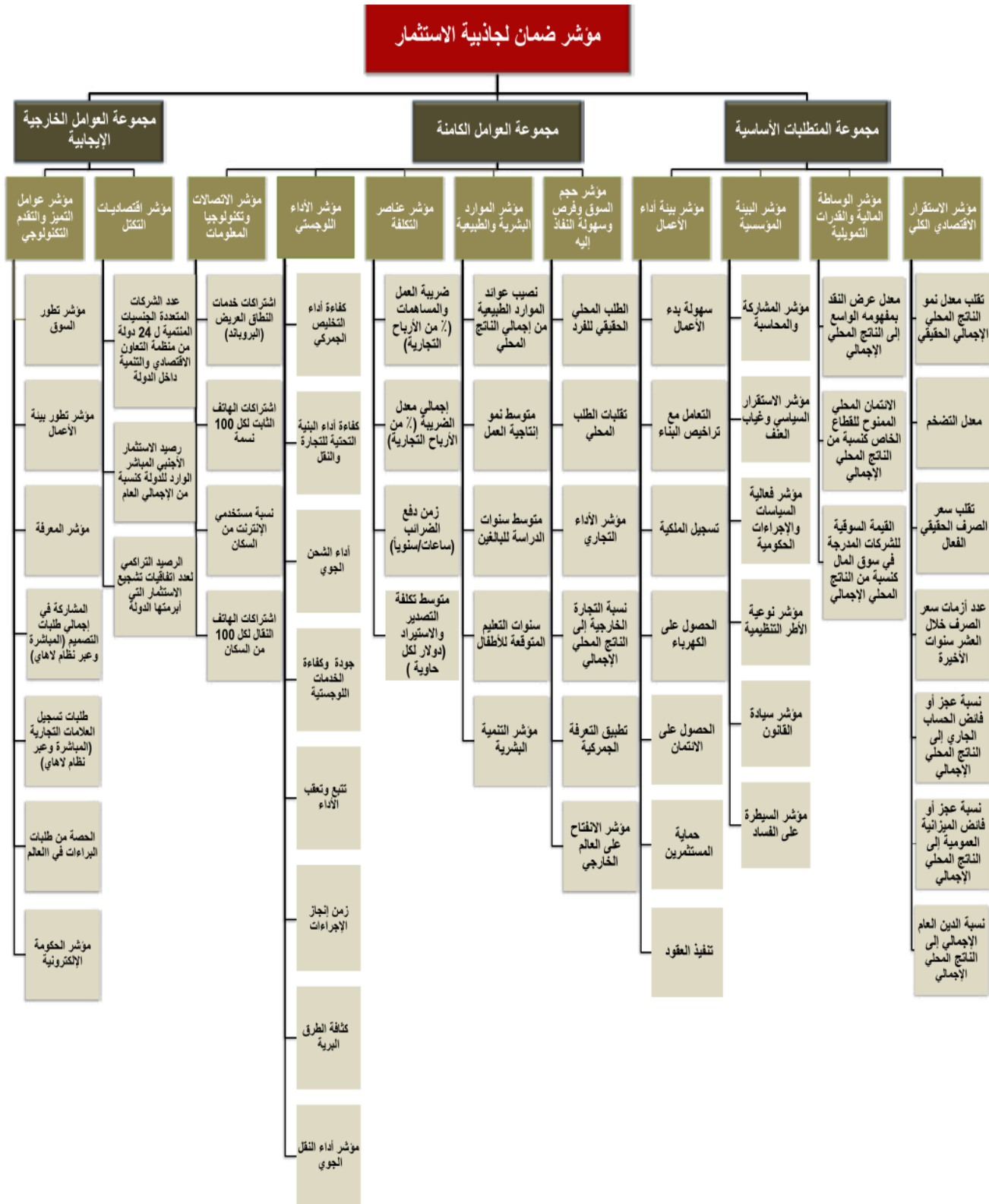
2- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: تحظى عوامل التميز والتقدم التكنولوجي التي تمتلكها أي دولة بمنزلة خاصة عند الشركات متعددة الجنسيات الباحثة من خلال استثماراتها في مجال البحوث والتطوير في بلد ما عن أصول استراتيجية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية ومن اعتماد تنوع وتمايز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية. والمعروف أن لهذا النوع من الاستثمارات أكثر توسعاً على التجارة الدولية من زاويتي الإنتاج والاستهلاك.

- مؤشر تطور السوق: حيث يعبر عنه بالقدرة الشرائية مع تحديد إمكانات نموه. و هو بهذا عامل محدد لجاذبية الاستثمار؛ لأن القرار الاستثماري يتوقف على مدى وجود الفرص التسويقية، و بهذا يمكن تبرير التفاهت على السوق الصيني لكونه يضم أكثر من 300 مليون صيني يتميزون بمستوى استهلاكي رفيع.

- مؤشر تطور بيئة الأعمال: تمثل البنية التحتية محركاً أساسياً للنمو النشاط الاقتصادي، لتوقف تدفق السلع والخدمات والمعلومات عليها وعلى جودتها. و منه فإن توفرها و صلاحيتها يساهمان في تخفيض التكاليف الأولية للاستثمار و ضمان الانطلاقة السريعة للمشاريع. فالنقل و المواصلات تعتبر مدخلات لكافة القطاعات الإنتاجية.

- مؤشر المعرفة: يصدر البنك الدولي لمؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة، لتقويم قدرة الدول في صنع المعرفة وتبنيها ونشرها استعدادا للاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التعرف على أربع ركائز هي: التعليم والتدريب، والابتكار والبنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات وأخيرا الحافز الاقتصادي والمؤسسي الملائم.
- المشاركة في اجمالي طلبات التصميم (المباشرة وعبر نظام لاهاي)
- طلبات تسجيل العلامات التجارية (المباشرة وعبر نظام لاهاي)
- الحصة من طلبات البراءات في العالم (ادخالات المرحلة الوطنية المباشرة ومعاهدة التعاون بشأن البراءات)
- مؤشر الحكومة الالكترونية.

الشكل رقم: (5-I) مكونات مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ص 35

خلاصة الفصل الأول

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وهو استثمار حقيقي يكون في قطاع الإنتاج والذي يرجع بدايته الى القرن العشرين وأيضاً اشرفنا الى أهميته ومبادئه وأهدافه إضافة الى المحددات والنظريات الى انه رغم المزايا سابقة الذكر في الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف يجب ان لا نخدع انفسنا بان نتصور انه يحمل معه العصاء السحرية لحل المشاكل التي تواجه اقتصاديات دول النامية فالاستثمار يجب ان نستعين به ويظل إضافة هامشية او وسيلة مكملة للاستثمار المحلي .

ولقد تعرفنا أيضاً على مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار مفهومه وهو مؤشر مركب من 3 مجموعات رئيسية و 11 مؤشر و 60 متغيراً . إضافة الى مكوناته و كذا مزاياه الى مراحل وخطوات بنائه وأخيراً هيكله .

الفصل الثاني:

دراسة الأداء المحتمل العام والتفصيلي لجاذبية
الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

نستعرض في هذا الفصل وضعية الدول العربية كمجموعة جغرافية عالمية وعدد المجموعات سبعة مجموعات جغرافية عالمية ويركز على وضع المجموعات الجغرافية العالمية الكبرى والمجموعات العربية الفرعية في مؤشر العام للجاذبية من حيث القيمة التي حصلت عليها من المجموع العام البالغ 100 نقطة كحد اقصى ونقطة واحدة كحد ادنى وكذلك ترتيبها على المستويين العالمي والعربي .

وكوضع تفصيلي لكل مجموعة عربية فرعية وعددها أربعة ويتناول الوضع التفصيلي للمجموعات الجغرافية العربية فيما يتعلق بالمجموعات الثلاث الرئيسية لمؤشر الجاذبية والمتمثلة في مجموعة المتطلبات الأساسية، مجموعة العوامل الكامنة ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية. بالإضافة إلى دراسة فجوة الجاذبية العربية على المستويين العالمي والعربي، في هذا الصدد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: دراسة الأداء المحتمل العام لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر على

المستوى الدولي والعربي.

المبحث الثاني: دراسة الأداء المحتمل التفصيلي وفجوة الجاذبية لدول العربية

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

المبحث الأول: دراسة الأداء المحتمل العام لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي والعربي

سوف نتطرق في هذا المبحث الى اكتشاف مراكز الدول العربية على المستوى العالمي في مؤشر الأداء المحتمل العام وكذا مجموعات الدول العربية المسيطرة والمتصدرة للعرب في هذا المؤشر من خلال دراسة الأداء المحتمل العام على المستوى العالمي ودراسة الأداء المحتمل العام على المستوى العربي.

المطلب الأول: دراسة الاداء المحتمل العام على المستوى الدولي

سوف نتناول في هذا المطلب قياس أداء وتقييم الدول العربية على المستوى الدولي، حيث تم دراسة المؤشرات التالية على المستوى الدولي: الأداء المحتمل العام؛ دراسة مجموعة المتطلبات الأساسية؛ دراسة مجموعة العوامل الكامنة؛ دراسة مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية.

الفرع الأول:دراسة الأداء المحتمل لمؤشر العام لجاذبية الدول العربية على المستوى الدولي

لدراسة الأداء المحتمل العام تم الاعتماد على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وفيما يلي الجدول التالي يوضح ترتيب الدول العربية عالميا .

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

جدول رقم (II-1): المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار خلال سنوات الدراسة (2013-2016)

2016		2015		2014		2013		المناطق الجغرافية
متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	
21	58.7	21	59.5	21	56.9	20	57.5	منطقة التعاون الاقتصادي
42	50.3	42	50.7	44	47.1	48	47.4	شرق آسيا والمحيط الهادي
47	47.6	48	47.4	48	44.4	51	42.5	أوروبا وآسيا الوسطى
68	40.2	67	40.4	71	36.7	68	37.2	المنطقة العربية
73	39.1	71	39.6	73	36.4	78	35.6	أمريكا اللاتينية
83	35.7	84	35.2	81	33.6	80	32.8	جنوب آسيا
88	33.6	88	32.9	89	30.5	91	29.6	افريقيا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن في سنة 2013 جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على المستوى العالمي من بين (7) مجموعات جغرافية ها كذا تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار وذلك بمتوسط قيمة للمؤشر 37.2 نقطة ومتوسط ترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 68 نقطة. وجاءت سنة 2014 لتحتل المجموعة العربية نفس المركز بمتوسط لقيمة المؤشر 36.7 نقطة ومتوسط ترتيب داخل المؤشر بلغ 71 ولاكن بتراجع طفيف في جاذبية الدول العربية بمقدار 0.5 نقطة وبنسبة 1.47 بالمئة.

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

أما بالنسبة لسنة 2015 فقط حافظت على مركزها الرابع بمتوسط قيمة المؤشر بلغ 40.4 نقطة ومتوسط ترتيب داخل الدول 67 لا كنها تحسنت جاذبية الدول العربية للاستثمار بدرجة طفيفة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر في الدول العربية 0.1 نقطة ونسبة 0.29 بالمئة¹.

وعن سنة 2016 فلم تأتي بالجديد بالنسبة للمركز فبقي نفسه بمتوسط لقيمة المؤشر 40.2 نقطة ومتوسط ترتيب الدول داخل المؤشر 68 وقد ارتفعت بالنسبة لسنة 2015 بدرجة قليلة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر في الدول العربية بمقدار 0.1 نقطة ونسبة 0.2 بالمئة .

الفرع الثاني: الأداء المحتمل للدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية على المستوى الدولي
لدراسة الأداء المحتمل لدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية اعتمدنا على احصائيات وتقارير لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار . وفي ما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية من بين المجموعات الجغرافية العالمية :

الجدول رقم (II-2): الأداء المحتمل للدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية دوليا خلال

سنوات الدراسة (2013-2016)

الترتيب	المجموعات الجغرافية	مجموعة المتطلبات الأساسية							
		2013		2014		2015		2016	
		قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب
1	منطقة التعاون الاقتصادي	69.3	20	69.6	22	69.1	22	68.4	22
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	60.2	51	61.9	46	61.7	45	60.8	47
3	أوروبا الوسطى وآسيا	56.3	58	56.8	55	56.3	56	56.2	56

¹ صندوق النقد العربي ، التقارير السنوية حول الاستثمارات العربية .

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

70	51.2	68	51.9	73	50.3	73	51.8	المنطقة العربية	4
71	50.4	73	50.4	75	50.2	69	50.4	أمريكا اللاتينية والكاريببي	5
80	49.1	80	49.3	79	49.8	81	49.4	افريقيا	6
84	48.1	88	46.4	87	46.9	79	47.3	جنوب آسيا	7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة 2013 جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على المستوى العالمي من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار وذلك بمتوسط لقيمة المؤشر 51.8 نقطة ومتوسط الترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 73 نقطة .

وفي سنة 2014 فقد حلت في نفس المركز وهو الرابع عالميا بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية 50.3 ومتوسطة لترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 73 نقطة وبالمقارنة مع سنة 2013 فقد تراجع قيمة المؤشر في الدول العربية بقيمة 1.5 نقطة وبنسبة بلغت 2.9 بالمئة وهو اعلى نسبة تراجع مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى.

وعن سنة 2015 فقد بقيت في نفس المركز وهو الرابع عالميا وذلك بمتوسط لقيمة 51.9 نقطة ومتوسط ترتيب داخل المجموعة بلغ 68 ومقارنة مع السنة التي سبقتها فقد ارتفعت قيمة المؤشر في الدول العربية بقيمة 0.75 نقطة وبنسبة تبلغ 1.47 بالمئة .

وأما بالنسبة لسنة 2016 فلم تأتي بالجديد فقد ضلت متمسكة بالمركز الرابع عالميا بمتوسط قيمة مؤشر 51.2 نقطة وترتيب الدول داخل المجموعة 70 ومقارنة بعام 2015 فقد انخفضت قيمة المؤشر في الدول العربية بقيمة 0.3 نقطة وبنسبة تبلغ 0.6 بالمئة .

الفرع الثالث: الأداء المحتمل للدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة على المستوى الدولي

لدراسة الأداء المحتمل لدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز أو رتبت الدول العربية في هذا المؤشر من بين المجموعات الجغرافية العالمية:

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-3): الأداء المحتمل للدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة دوليا خلال سنوات الدراسة (2016-2013)

مجموعة العوامل الكامنة								المجموعات الجغرافية	الترتيب
2016		2015		2014		2013			
متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر		
21	65.6	22	64.8	21	63.9	22	64.2	منطقة التعاون الاقتصادي	1
46	55.2	46	54.8	45	54.4	49	54.2	شرق آسيا والمحيط الهادي	2
44	54.9	47	53.5	47	52.4	57	50.6	أوروبا وأسيا الوسطى	3
65	46.3	63	47.1	67	45.7	59	46.0	المنطقة العربية	4
71	43.9	69	45.2	71	44.2	68	44.2	أمريكا اللاتينية والكاريبى	5
83	39.0	85	39.5	80	41.7	91	38.6	جنوب آسيا	6
90	36.2	91	36.6	92	36.7	90	35.9	افريقيا	7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه نستنتج عدة نتائج أهمها أن الدول العربية احتلت المرتبة الرابعة عالميا من

بين 7 مجموعات جغرافية لعام 2013 وذلك بمتوسط قيمة للمؤشر بمجموعة الدول العربية بلغ 46.0 نقطة

ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 59 نقطة.¹

¹ التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار من عام 2012-2016.

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

أما في سنة 2014 فقد حافظت على تلك المرتبة عالميا بمتوسط لقيمة المؤشر 45.6 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة 67 ومقارنة بسنة 2013 فقد تراجع أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة .

فيما كانت سنة 2015 كسابقتها في الترتيب ولاكن بمتوسط قيمة مؤشر بلغ 47.1 نقطة و متوسط لترتيب الدول داخل المجموعة 63 ولاكن بمقارنتها بسنة 2014 فقد تحسنت بشكل طفيف في الاداء .
وأما سنة 2016 فلم تأتي بالجديد في الترتيب وثبتت في المرتبة الرابعة عالميا بمتوسط قيمة مؤشر بمجموعة الدول العربية 46.3 نقطة ومتوسط ترتيب الدول داخل المجموعة 65 وعند المقارنة بالسنة الماضية 2015 فنستطيع ان نقول هناك استقرار في اداء الدول العربية

الفرع الرابع: الأداء المحتمل للدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية على المستوى الدولي
لدراسة الأداء المحتمل لدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية في هذا المؤشر من بين المجموعات الجغرافية العالمية:

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-4): الأداء المحتمل للدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية دولياً خلال سنوات الدراسة (2013-2016)

الترتيب	المجموعات الجغرافية	مجموعة المتطلبات الأساسية							
		2016		2015		2014		2013	
		متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر	متوسط الترتيب	قيمة المؤشر
1	منطقة التعاون الاقتصادي	22	40.5	22	43.15	22	36.9	20	38.2
2	شرق آسيا والمحيط الهادي	41	33.8	41	35.71	44	29.3	46	29.7
3	أوروبا وأسيا الوسطى	43	30.4	41	32.22	44	24.9	49	22.1
4	المنطقة العربية	69	23.4	70	23.33	73	16.8	73	17.6
5	أمريكا اللاتينية والكاريبي	71	23.2	70	23.65	73	17.3	64	16.0
6	جنوب آسيا	79	20.9	78	21.07	75	16.1	71	16.5
7	افريقيا	90	17.6	89	16.70	88	12.2	93	11.5

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016¹

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ على المستوى العالمي لقد حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط قيمة المؤشر بلغ 17.6 نقطة ومتوسط ترتيب الدول داخل المجموعة 73 نقطة.

¹ التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار من عام 2012-2016

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

وفي ما كانت سنة 2014 لدول العربية في نفس المركز وهو الخامس بمتوسط قيمة المؤشر 16.8 نقطة ومتوسط ترتيب الدول داخل المجموعة 73 وعند المقارنة بالسنة الماضية 2013 فأنا نلاحظ ان هناك تراجع اداء الدول العربية بمقدار 0.9 نقطة و 5 بالمئة .

وعن سنة 2015 فقد ظلت الدول في المركز 5 عالميا وذلك بمتوسط قيمة المؤشر بلغت 23.33 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة 70 ولقد ارتفع الأداء بالمقارنة بسنة 2014 بمقدار 0.16 نقطة و 0.69 بالمئة .

أما بالنسبة لسنة 2016 فكانت الدول العربية قفزت الى المركز الرابع من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط قيمة للمؤشر 23.4 نقطة ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة 69 نقطة وهذا الارتفاع راجع الى تحصيل أداء الدول العربية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية بمقارنته بسنة 2015.

المطلب الثاني: دراسة الأداء المحتمل العام على المستوى العربي

بعدما تمت دراسة مؤشر الأداء المحتمل العام عالميا سوف نتطرق إليه عربيا، كما سنتعرف على أي مجموعة عربية اقوى في هذا المؤشر والتي تحتل الصدارة ولمن يعود اضعف أداء وماهية أسبابه .

الفرع الأول: دراسة الأداء المحتمل لمجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان جاذبية الدول للاستثمار
لدراسة الأداء المحتمل لدول العربية في مؤشر ضمان جاذبية الدول للاستثمار اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . وفيما يلي جدول يوضح مركز او ترتيب الدول العربية فيما بينها في هذا المؤشر:

الجدول رقم (II-5): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان جاذبية الدول للاستثمار خلال

سنوات الدراسة (2013-2016)

الترتيب	المجموعات	2013	2014	2015	2016
		قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
1	دول الخليج العربي	47.2	45.8	49.9	49.6
2	دول المشرق العربي	39.1	39.3	41.4	40.3

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

38.7	39.2	34.5	33.9	دول المغرب العربي	3
27.3	26.3	25.8	26.7	دول الأداء المنخفض	4
40.2	40.4	36.7	37.2	متوسط العربي	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016¹

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ على مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام لجاذبية سنة 2013 بان دول الخليج (السعودية ، الامارات ، الكويت ، قطر ، عمان ، البحرين) بشكل عام تصدرت الاداء بأفضل اداء عربي بقيمة 47.2 نقطة من اجمال 100 نقطة حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا وبمستوى أداء جيد. كما حلت دول المشرق العربي (مصر ، لبنان ، الأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 39.1 نقطة من اجمال 100 نقطة خلال سنة 2013 بمستوى اداء متوسط. أما عن المرتبة الثالثة فكانت لدول المغرب العربي (الجزائر ، المغرب ، تونس ، ليبيا) بقيمة 33.9 نقطة بمستوى اداء منخفض. وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض (العراق ، سوريا ، موريتانيا ، اليمن ، السودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 26.7 نقطة بمستوى ضعيف.

أما لسنة 2014 فنلاحظ من خلالها ان الصدارة كانت لدول الخليج العربي وذلك بأداء عربي جيد بقيمة 45.8 نقطة خلال العام حيث حلت في المرتبة الأولى بمستوى جيد الا ان اداءها على المستوى العام تراجع بنسبة 2.9 بالمئة مقارنة ب 2013. فيما حلت دول المشرق العربي ثانيا عربيا بقيمة 39.3 نقطة خلال نفس السنة بمستوى أداء متوسط والتي تحسنا اداءها مقارنة بمؤشر 2013 بنسبة بسيطة بلغت 0.5 بالمئة. كذلك جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة بمستوى منخفض والتي تحسن أداءها وجاذبيتها للاستثمار بنسبة 3.4 بالمئة مقارنة ب 2013. وفيما حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 25.8 نقطة بمستوى ضعيف جدا حيث يلاحظ تراجع جاذبيتها للاستثمار بنسبة 3.4 مقارنة بسنة 2013 .

وأما لسنة 2015 توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية ان دول الخليج بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 49.9 نقطة حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا بمستوى أداء جيد الا ان اداءها

¹ التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار من عام 2012-2016

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

على المستوى العام تراجع بشكل طفيف بنسبة 0.97 بالمئة مقارنة بعام 2014، كما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 41.4 نقطة خلال العام 2015 بمستوى منخفض رغم تحسن اداءها مقارنة بمؤشر عام 2014 بنسبة 2.21 بالمئة. كذلك جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.2 نقطة وبمستوى منخفض والتي تحسن اداءها وجاذبيتها بنسبة 1.38 بالمئة مقارنة بمؤشر عام 2014. وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 26.3 نقطة وبمستوى ضعيف جدا حيث يلاحظ ارتفاع جاذبيتها للاستثمار بنسبة 0.52 بالمئة مقارنة بعام 2014 .

أما لسنة 2016 مثل بقية السنوات الماضية كانت سنة 2016 حيث حلت دول الخليج العربي في صدارة العرب بشكل عام بأفضل أداء عربي بقيمة 49.6 نقطة بمستوى أداء جيد الى ان اداءها على مستوى المؤشر العام ارتفع بشكل طفيف بنسبة 0.1 مقارنة بعام 2015 كما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 40.3 نقطة خلال عام 2016 وبمستوى منخفض مع تراجع اداءها مقارنة بمؤشر عام 2015 بنسبة بلغت 0.52 بالمئة. كذلك جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا وبمستوى منخفض والتي تحسن اداءها وجاذبيتها بقيمة 38.7 نقطة وبنسبة 0.21 بالمئة مقارنة بمؤشر 2015. وأخيرا حلت دول أداء المنخفض في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 27.3 نقطة وبمستوى ضعيف جدا حيث يلاحظ ارتفاع جاذبيتها للاستثمار بنسبة 0.11 بالمئة مقارنة بالعام الماضي 2015.

الفرع الثاني: أداء المحتمل لمجموعات الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية والمسبقة

لدراسة الأداء المحتمل لدول العربية في مجموعة المتطلبات الاساسية اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية في هذا المؤشر من بين المجموعات الجغرافية العالمية:

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-6): أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة خلال سنوات الدراسة (2013-2016)

2016	2015	2014	2013	المجموعات	الترتيب
قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر		
60.1	61.2	61.4	60.4	دول الخليج العربي	1
48.2	49.0	49.8	52.0	دول المشرق العربي	2
51.6	52.3	47.4	49.7	دول المغرب العربي	3
39.9	39.8	39.5	43.1	دول الأداء المنخفض	4
51.2	51.9	50.3	51.8	متوسط العربي	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016¹

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أداء مجموعات الدول العربية في مجال المتطلبات الأساسية أو المسبقة يلاحظ ان أداءها العربي يقل بشكل طفيف نسبيا عن أداء المتوسط العالمي كذلك تكشف بيانات المؤشر تفوق النسبي لدول الخليج حيث تشير النتائج الى تصدرها قائمة الترتيب العربي بقيمة 60.4 نقطة بأداء متوسط حيث تليها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 52.0 نقطة بأداء ضعيف وفي نفس التصنيف حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا وبقيمة 49.7 نقطة وبأداء ضعيف أيضا وفي المركز الرابع والأخير حلت دول الأداء المنخفض بقيمة 43.1 نقطة بمستوى ضعيف جدا هذا لسنة 2013.

أما عن سنة 2014 نلاحظ ان الصدارة مازالت لدول الخليج وذلك بقيمة 61.4 نقطة بأداء متوسط أيضا ثم في المرتبة الثانية جاءت دول المشرق العربي بقيمة 49.8 نقطة ولاكن كان ادائها ضعيف وخلفها دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 47.4 نقطة بأداء ضعيف فيما جاءت مجموعة دول أداء المنخفض بقيمة 39.5 نقطة في المرتبة الأخيرة بمستوى ضعيف جدا .

¹ التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار من عام 2012-2016.

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

أما عن سنة 2015 فتشير معطيات الجدول الى ان الصدارة مازالت لدول الخليج العربي بقيمة 61.2 نقطة تلتها دول المغرب هذه المرة في المرتبة الثانية بقيمة 52.3 نقطة لا كنها بأداء ضعيف ثم حلت دول المشرق في المرتبة الثالثة بقيمة 49.0 نقطة بأداء ضعيف أيضا اما عن المركز الرابع عربيا فاحتلته دول الأداء المنخفض بقيمة 39.8 وبمستوى ضعيف جدا.

أما فيما يخص 2016 كذلك تكشف بيانات المؤشر التفوق النسبي لدول الخليج العربي وتصدرها العرب بأداء جيد بقيمة 60.1 نقطة بمستوى جيد حيث تلتها دول المغرب العربي بقيمة 51.6 نقطة بأداء ضعيف ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة عربيا وبقيمة 48.2 نقطة وفي الأخير حلت دول الأداء المنخفض بقيمة 39.9 بمستوى ضعيف جدا.

الفرع الثالث: أداء المحتمل لمجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة

لدراسة الأداء المحتمل لدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية في هذا المؤشر:

الجدول رقم (II-7): أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة خلال سنوات الدراسة

(2016-2013)

الترتيب	المجموعات	2013	2014	2015	2016
		قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
1	دول الخليج العربي	57.1	61.4	52.2	59.0
2	دول المشرق العربي	47.4	49.8	46.8	45.3
3	دول المغرب العربي	41.0	47.4	44.2	41.6
4	دول الأداء المنخفض	36.0	39.5	31.2	31.6
	متوسط العربي	46.0	45.7	47.1	46.3

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016¹

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة يلاحظ أيضا استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام حيث تشير النتائج الى تصدرها العرب وذلك بقيمة 1.57 نقطة بأداء جيد. كذلك حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بدرجة 47.4 نقطة بأداء ضعيف فيما حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بدرجة 41.0 نقطة لآكن بأداء ضعيف أيضا. وذهب المرتبة الرابعة والأخيرة لدول أداء المنخفض بقيمة 36.0 نقطة وهذا لعام 2013.

أما عن سنة 2014 نفس الترتيب مع سنة 2013 فقد بقيت الدول الخليجية العربية في الصدارة بقيمة 61.4 نقطة تلتها دول المشرق العربي في الوصافة بقيمة 49.8 نقطة لآكن بأداء ضعيف وجاءت مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بدرجة 47.4 نقطة بأداء ضعيف . كما حلت مجموعة دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 39.5 نقطة بأداء ضعيف جدا .

فيما يلاحظ في سنة 2015 أيضا استمرار التفوق النسبي لدول الخليج العربي بشكل عام حيث تصدرت العرب بدرجة 52.2 نقطة ولآكن بأداء متوسط . كذلك حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بدرجة 46.8 نقطة بأداء متوسط أيضا. فيما جاءت دول المغرب العربي ثالثا بدرجة 44.2 نقطة بداء ضعيف. كما حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بدرجة 31.2 نقطة بأداء ضعيف جدا.

فيما يخص 2016 فقدت كانت مثل السنوات الماضية حيث كانت المرتبة الأولى من نصيب دول الخليج العربي واحتلت الصدارة بقيمة 59 نقطة بأداء متوسط فيما كانت المرتبة الثانية من نصيب دول المشرق العربي وذلك بقيمة 45.3 نقطة. ودول المغرب العربي حلت في المرتبة الثالثة بقيمة 41.6 نقطة بأداء ضعيف. والمرتبة الأخيرة لدول الأداء المنخفض بقيمة 31.6 نقطة بأداء ضعيف جدا .

الفرع الرابع: أداء المحتمل لمجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

لدراسة الأداء المحتمل لدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية في ما بينها هذا المؤشر:

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-8): أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية خلال سنوات الدراسة (2013-2016)

2016	2015	2014	2013	المجموعات	الترتيب
قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر		
29.1	30.0	23.1	25.1	دول الخليج العربي	1
26.3	26.7	20.7	20.3	دول المشرق العربي	2
23.0	22.4	15.2	15.5	دول المغرب العربي	3
12.9	11.6	8.0	8.7	دول الأداء المنخفض	4
23.4	23.3	16.8	17.6	متوسط العربي	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية يلاحظ ضعف الأداء العربي حيث تراوح الأداء ما بين المتوسط والضعيف جدا حيث توضح البيانات تصدر دول الخليج العربي بقيمة 25.1 نقطة ثم حلت دول المشرق في الوصافة بقيمة 20.3 نقطة بمستوى أداء متوسط. وقد حلت دول المغرب العربي ثالثة بقيمة 15.5 نقطة بمستوى أداء متوسط أيضا. وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 8.7 نقطة بمستوى أداء ضعيف جدا لهذه السنة.

فيما يخص سنة 2014 فقد كانت النتائج المتاحة في الجدول تشير الى ان الصدارة لدول الخليج العربي بقيمة 23.1 نقطة لآكن بأداء متوسط . وحلت دول المشرق أيضا بأداء متوسط في المرتبة الثانية بقيمة 20.7 نقطة . وفي المرتبة الثالثة كانت دول المغرب العربي بقيمة 15.2 نقطة تلتها دول أداء المنخفض في المرتبة الأخيرة بقيمة 8.0 نقطة بأداء ضعيف جدا .

أما عن سنة 2015 وبنفس الترتيب للمجموعات الدول العربية كانت سنة 2015 فقد ضلت الصدارة لدول الخليج العربي بقيمة 30.0 نقطة وبمستوى أداء متوسط لتحل دول المشرق ثانيًا بقيمة 26.7 نقطة

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

بمستوى أداء متوسط. فيما حلت دول المغرب ثالثا بقيمة 22.4 نقطة بمستوى أداء ضعيف. وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 11.6 نقطة بمستوى أداء ضعيف جدا. و توضح البيانات سنة 2016 تصدر دول الخليج العربي بقيمة 29.1 نقطة ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 26.3 نقطة بمستوى أداء متوسط. فيما كانت دول المغرب العربي ثالثا بقيمة 23.0 نقطة بمستوى أداء ضعيف. فيما حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 12.9 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا.

المبحث الثاني: دراسة الأداء المحتمل التفصيلي وفجوة الجاذبية لدول العربية

سوف نطلع في هذا المبحث على مراكز الدول العربية في مؤشر الأداء المحتمل التفصيلي وكذا ادائها في هذا المؤشر إضافة الى قياس فجوة جاذبيتها والوقوف على نقاط قوتها وضعفها .

المطلب الأول: دراسة الوضع التفصيلي للمجموعات الثلاث الرئيسية لمؤشر الجاذبية

فيما خصصنا هذا المطلب لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي والذي يمس المؤشرات الفرعية وقياس أداء الدول العربية فيها ومعرفة أداءها ومدى كفاءتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو يحتوي على 3 فروع تحتوي بدورها على 11 مؤشرا تمت دراسته وهو موضح كالتالي :

الفرع الأول: الأداء المحتمل التفصيلي لمجموعات الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية أوالمسبقة

1. مؤشر الاستقرار الاقتصادي: لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز أورتبت الدول العربية فيما في هذا المؤشر:

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-9): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي

2016	2015	2014	2013	المجموعات	الترتيب
قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر		
75.9	83.1	61.4	78.4	دول الخليج العربي	1
71.2	74.8	49.8	60.7	دول المشرق العربي	2
61.8	63.2	47.4	70.1	دول المغرب العربي	3
57.7	60.7	39.5	59.4	دول الأداء المنخفض	4
67.8	72.2	50.3	51.8	متوسط العربي	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان دول الخليج العربي تميزت على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي بمستوى أداء جيد جدا بقيمة 78.4 نقطة، فيما كانت المرتبة الثانية من نصيب دول المغرب العربي بقيمة 70.1 نقطة، كما احتلت دول المشرق العربي المرتبة الثالثة بقيمة 60.7 نقطة. فيما كانت دول الأداء المنخفض رابعة بقيمة 59.4 نقطة . هاده النتائج كانت لسنة 2013.

أما بالنسبة لسنوات من 2014 الى 2016 فقد كانت الصدارة لدول الخليج أيضا بأداء جيد جدا، فيما قفزت دول المشرق للمرتبة الثانية وتراجع دول المغرب العربي الى المرتبة الثالثة عربيا وفي الأخير جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الأخيرة .

2. مؤشر الوساطة المالية: لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر الوساطة المالية

اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية في ما بينها في هذا المؤشر :

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-10): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الوساطة المالية

الترتيب	المجموعات	2013	2014	2015	2016
		قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
1	دول المشرق العربي	24.2	26.1	25.5	17.4
2	دول الخليج العربي	15.7	15.6	15.0	14.3
3	دول المغرب العربي	12.7	13.3	15.7	11.5
4	دول الأداء المنخفض	6.6	4.8	3.8	3.1
	متوسط العربي	14.3	13.8	14.3	11.6

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016
ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصدارة تحتلها دول المشرق العربي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات
التمويلية بمستوى أداء جيد جدا وتأتي دول الخليج في المرتبة الثانية لكل من السنوات 2013 - 2014 -
2016 فيما كانت الوصافة لدول المغرب العربي في سنة 2015 ودول الخليج ثالثا والمرتبة الثالثة كانت
لدول المغرب العربي بأداء متوسط وفي الأخير دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة. وأداءها على مدى
فقترة الدراسة يبقى متذبذب لأنه جيد نوعا ما.

3. مؤشر البيئة المؤسسية: لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية

اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول
العربية في ما بينها في هذا المؤشر :

الجدول رقم (II-11): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية

الترتيب	المجموعات	2013	2014	2015	2016
		قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
1	دول الخليج العربي	48.7	52.2	52.1	52.9

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

2	دول المشرق العربي	36.0	35.3	35.4	36.4
3	دول المغرب العربي	37.2	29.6	34.3	34.1
4	دول الأداء المنخفض	27.9	13.6	14.1	14.6
	متوسط العربي	38.9	33.6	36.1	36.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016
ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بالنسبة لسنة 2013 تميزت دول الخليج العربي بالأداء الجيد في مؤشر بيئة المؤسسة ، حيث احتلت الصدارة بـ 48.7 نقطة فيما كانت دول المغرب العربي ثانياً بـ 37.2 نقطة وكانت دول المشرق ثالثاً بـ 36.0 نقطة، أما عن دول الأداء المنخفض فكانت رابعتاً وأخيرة بـ 27.9 نقطة. أما عن السنوات 2014 الى 2016 فقد بقيت دول الخليج العربي في الصدارة كما نلاحظ في الجدول لآكن تراجع دول المغرب العربي الى المرتبة الثالثة واحتلت دول المشرق العربي المرتبة الثانية، فيما بقيت دول الأداء المنخفض في المرتبة الأخيرة.

4. مؤشر بيئة الأداء الاعمال: لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر بيئة أداء الاعمال اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز أورتبت الدول العربية في ما بينها في هذا المؤشر:

الجدول رقم (II-12): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الاعمال

الترتيب	المجموعات	2013	2014	2015	2016
		قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
1	دول الخليج العربي	47.1	68.76	66.87	70.16
2	دول المشرق العربي	46.7	60.92	57.64	62.25
3	دول المغرب العربي	35.9	55.05	60.13	59.69
4	دول الأداء المنخفض	27.0	56.55	56.20	59.38
	متوسط العربي	39.7	61.0	61.20	64.04

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016
ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ تشير نتائج الجدول الى ان في كل من السنوات 2013،2015،
2016 تصدر دول الخليج العربي بمجموعة الدول العربية في هذا المؤشر تليها دول المشرق العربي لتحل
دول المغرب العربي الثالثة وفي المرتبة الأخيرة دول الأداء المنخفض.
لكن في سنة 2014 فكانت أيضا دول الخليج العربي والمشرق العربي في المقدمة لكن تراجع دول
المغرب الى المرتبة الأخيرة وتقدم دول الأداء المنخفض الى المرتبة الثالثة.

الفرع الثاني: الأداء المحتمل التفصيلي لمجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة

1. مؤشر حجم السوق : لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر حجم السوق
اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول
العربية في ما بينها في هذا المؤشر :

الجدول رقم (II-13): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر حجم السوق

2016	2015	2014	2013	المجموعات	الترتيب
قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر		
47.8	52.2	48.0	39.1	دول الخليج العربي	1
40.7	46.8	43.2	25.9	دول المشرق العربي	2
38.2	44.2	37.0	28.7	دول المغرب العربي	3
34.7	31.2	31.9	24.2	دول الأداء المنخفض	4
41.4	44.4	40.3	30.7	متوسط العربي	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016
ومن خلال الجدول أعلاه تشير نتائج الجدول ان دول الخليج حققت أداء جيد احتلت به صدارة
المجموعات العربية في مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ اليه فيما كانت المرتبة الثانية من نصيب دول

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

المغرب العربي وذلك بأداء متوسط . ثم حلت دول المشرق في المرتبة الثالثة في هذا المؤشر بأداء دون المتوسط. فيما يخص دول الأداء المنخفض فقد حلت أخيرة في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف.

من سنة 2014 الى 2016 ضلت دول الخليج العربي في الصدارة بأداء جيد وعالي مع تقدم دول المشرق العربي للمرتبة الثانية بأداء جيد وتراجع دول المغرب العربي للمرتبة الثالثة بأداء متوسط. وقد ظلت أيضا دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بأداء ضعيف.

2. مؤشر الموارد البشرية: لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر الموارد البشرية اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية في ما بينها في هذا المؤشر:

الجدول رقم (II-14): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية

الترتيب	المجموعات	2013	2014	2015	2016
		قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
1	دول الخليج العربي	60.7	54.5	58.5	57.5
2	دول المشرق العربي	41.0	49.8	49.3	45.6
3	دول المغرب العربي	45.6	48.7	46.4	44.9
4	دول الأداء المنخفض	26.3	39.5	36.8	32.9
	متوسط العربي	45.6	48.3	49.1	46.7

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه خلال سنة 2013 نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول ان المرتبة الأولى احتلتها دول الخليج العربي بأداء جيد وعالي في هذا المؤشر فيما تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط . فيما حلت دول المشرق العربي للمرتبة الثالثة بأداء ضعيف. وكانت المرتبة الأخيرة من نصيب دول الأداء المنخفض بأداء سيئ جدا.

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

من سنة 2014 الى 2016 لقد ظلت دول الخليج العربي محافظة على الصدارة بمستوى جيد جدا فيما تقدمت دول المشرق من المرتبة الثالثة الى المرتبة الثانية بأداء متوسط لتحتل دول المغرب العربي المرتبة الثالثة بمستوى متوسط نوعا ما. فيما ضلت دول الداء المنخفض تقبع في المرتبة الأخيرة بأداء جد ضعيف.

3. مؤشر عناصر التكلفة: لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر عناصر التكلفة اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية في ما بينها في هذا المؤشر :

الجدول رقم (II-15): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر عناصر التكلفة

الترتيب	المجموعات	2013	2014	2015	2016
		قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
1	دول الخليج العربي	76.4	91.1	91.1	85.2
2	دول المشرق العربي	68.2	79.9	81.0	74.6
3	دول المغرب العربي	67.3	72.1	72.0	66.4
4	دول الأداء المنخفض	63.2	75.5	75.6	67.3
	متوسط العربي	69.1	80.7	81.7	75.2

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ في سنة 2013 حققت دول الخليج العربي أداء جيد جدا في هذا المؤشر حيث احتلت الصدارة بأداء جيد وعالي فيما حققت دول المشرق المرتبة الثانية بأداء متوسط، وجاءت دول المغرب العربي ثالثة في هذا المؤشر بأداء ضعيف. فيما كانت دول الأداء المنخفض أخيرة وبمستوى جد ضعيف.

من سنة 2014 الى 2016 كانت لقد بقيت دول الخليج متصدرة للمجموعات العربية بمستوى أداء جيد فيما حافظت دول المشرق على المرتبة الثانية بمستوى أداء متوسط. فيما تراجعت دول المغرب العربي

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

للمرتبة الرابعة والأخيرة بمستوى أداء ضعيف. لتحتل مرتبتها الثالثة دول الأداء المنخفض بمستوى أداء دون المتوسط.

4. مؤشر الأداء اللوجستي: لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر الأداء اللوجستي اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز أورتبت الدول العربية في ما بينها في هذا المؤشر :

الجدول رقم (II-16): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجستي

الترتيب	المجموعات	2013	2014	2015	2016
		قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
1	دول الخليج العربي	47.8	39.2	43.3	54.6
2	دول المشرق العربي	35.9	28.0	27.9	34.0
3	دول المغرب العربي	36.6	28.3	26.4	31.5
4	دول الأداء المنخفض	22.3	19.0	8.3	10.7
	متوسط العربي	35.65	29.3	28.5	35.4

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه من سنة 2013 الى 2014 نلاحظ سيطرة دول الخليج على هذا المؤشر أيضا حيث جاءت في المرتبة الأولى بأداء جيد وعالي فيما حلت دول المغرب ثانية بأداء متوسط. واحتلت دول المشرق العربي ثالثا بمستوى أداء دون المتوسط. وفي الأخير دول الأداء المنخفض في المرتبة الأخيرة بمستوى أداء ضعيف .

من 2015 الى 2016 ظلت الصدارة لدول الخليج العربي بمستوى أداء جيد جدا. فيما قفزت دول المشرق العربي للمرتبة الثالثة بمستوى أداء متوسط. وتراجعت دول المغرب العربي للمرتبة الثالثة بمستوى دون المتوسط. وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض بمستوى أداء ضعيف جدا.

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

5. مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية في ما بينها في هذا المؤشر:

الجدول رقم (II-17): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الترتيب	المجموعات	2013	2014	2015	2016
		قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
1	دول الخليج العربي	48.8	46.1	47.3	49.8
2	دول المشرق العربي	33.8	30.9	31.5	31.7
3	دول المغرب العربي	26.7	29.6	26.9	26.9
4	دول الأداء المنخفض	12.7	12.0	12.3	12.6
	متوسط العربي	30.4	29.8	31.8	32.8

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ من 2013 الى 2016 أن دول الخليج العربي في صدارة مجموعات الدول العربية بمستوى أداء جيد جدا طيلت سنوات الدراسة فيما حلت دول المشرق ثانياً بمستوى أداء جيد. وجاءت دول المغرب العربي ثالثاً بمستوى أداء متوسط هاته السنوات. فيما لا تشهد أي تحسن دول الأداء المنخفض وحلت أخيرة بمستوى ضعيف.

الفرع الثالث: الأداء المحتمل التفصيلي لمجموعات الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

1. مؤشر اقتصاديات التكتل: لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية في ما بينها في هذا المؤشر :

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-18): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل

2016	2015	2014	2013	المجموعات	الترتيب
قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر		
18.3	18.2	17.7	10.6	دول المشرق العربي	1
15.6	15.6	13.6	7.1	دول المغرب العربي	2
12.6	11.8	12.8	6.1	دول الخليج العربي	3
6.8	6.5	7.3	3.2	دول الأداء المنخفض	4
12.8	12.4	12.3	5.6	متوسط العربي	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016
ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الصدارة كانت لدول المشرق العربي في مؤشر اقتصاديات التكتل بأداء جيد جدا على مدى 4 سنوات (من 2013 الى 2016) تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية أيضا على مدى فترة الدراسة بمستوى أداء جيد. وفي المرتبة الثالثة كانت دول الخليج العربي بمستوى أداء متوسط. فيما كانت المرتبة الأخيرة لدول الأداء المنخفض بمستوى أداء ضعيف جدا.

2. مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: لدراسة الأداء المحتمل التفصيلي لدول العربية في مؤشر

عوامل التميز والتقدم التكنولوجي اعتمدنا على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي جدول يوضح مركز او رتبت الدول العربية في ما بينها في هذا المؤشر :

الجدول رقم (II-19): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

2016	2015	2014	2013	المجموعات	الترتيب
قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر		
36.2	37.7	27.5	12.1	دول الخليج العربي	1

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

29.8	30.3	22.0	11.6	دول المشرق العربي	2
26.2	25.3	15.8	9.0	دول المغرب العربي	3
15.6	13.7	8.4	5.1	دول الأداء المنخفض	4
27.9	28.0	18.7	9.6	متوسط العربي	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه تصدر دول الخليج العربي لمجموعات الدول العربية لهذا المؤشر بمستوى أداء جيد جدا طيلة سنوات 4 (2013 الى 2016) فيما كانت دول المشرق ثانياً على مدى فترة الدراسة أيضاً بمستوى متوسط. وحلت دول المغرب المرتبة الثالثة في الترتيب المتوسط نوعاً ما. فيما كانت المرتبة الرابعة لدول الأداء المنخفض بأداء جد ضعيف.

المطلب الثاني : دراسة فجوة الجاذبية العربية على المستوى الدولي والعربي

تعتبر فجوة الجاذبية من أهم العناصر لقياس أو معرفة أو الحكم على الدول العربية في قوة أداء جاذبيتها و هذا ما سنكتشفه و نعرفه ، و أيضاً معرفة مركزها عالمياً و كذا فيما بينها عربياً.

الفرع الأول: الفجوة الجاذبية العربية على المستوى الدولي

1. تعريف فجوة الجاذبية العربية: المقصود بالفجوة الجاذبية الفارق أو الاختلاف في توافر المتطلبات الأساسية في حياة العوامل الكاملة والعناصر الخارجية الإيجابية التي يتطلبها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدولة أو مجموعة جغرافية ما ودولة أو مجموعة جغرافية مرجعية. كما يشير مصطلح الفجوة إلى الفرق أو الاختلاف بين الأداء المتوقع من قبل دولة ما من حيث جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والأداء الفعلي لدولة المعنية .

2. تحليل فجوة الجاذبية العربية:

1-2. تحليل فجوة الجاذبية للمؤشر العام للجاذبية: لدراسة فجوة الجاذبية للمؤشر العام تم

الاعتماد على احصائيات وفيما يلي الجدول التالي يوضح ترتيب أو مركز الدول العربية عالمياً.

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-20): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المؤشر العام للجاذبية

المؤشر العام للجاذبية				المجموعات الجغرافية	
2016	2015	2014	2013		
42.8	44.7	46.4	48.6	افريقيا	1
39.3	40.8	41.0	43.0	جنوب اسيا	2
33.5	33.6	36.0	38.2	أمريكا اللاتينيةوالكاربي	3
31.5	32.2	35.5	35.3	المنطقة العربية	4
19.0	20.4	21.9	26.1	اوربا واسيا الوسطى	5
14.4	14.8	17.2	17.6	شرق اسيا والمحيط الهادي	6

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين ان وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان احسن من ثلاث مناطق جغرافية هي افريقيا (باعلى فجوة مع نفس دول المقارنة) وجنوب اسيا (ثاني اعلى فجوة جاذبية) إضافة الى أمريكا اللاتينية والكاربي .

لتحل الدول العربية المرتبة الثالثة بعد كل من اوربا واسيا الوسطى وشرق اسيا والمحيط الهادي وهذا مركز جيد احتلته الدول العربية لآكن يبرز بشكل صريح ضخامة التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من اجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية وهذا على مدى سنوات الدراسة من 2013 الى 2016 .

2-2. تحليل فجوة الجاذبية العربية لثلاث مجموعات أساسية على المستوى الدولي

أ. تحليل فجوة الجاذبية العربية للمتطلبات الأساسية: لدراسة او تحليل فجوة الجاذبية للمتطلبات الأساسية اعتمدنا على احصائيات وتقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وفي ما يلي الجدول التالي يوضح ترتيب او مركز الدول العربية عالميا .

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-21): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في

المؤشر مجموعة المتطلبات الاساسية

مجموعة المتطلبات الاساسية				المجموعات الجغرافية	
2016	2015	2014	2013		
28.1	28.6	28.4	27.9	افريقيا	1
29.6	32.8	32.7	31.8	جنوب اسيا	2
26.2	27.0	27.8	27.2	أمريكا اللاتينيةوالكاربي	3
25.1	24.9	27.7	25.2	المنطقة العربية	4
17.7	18.5	18.3	18.8	اوربا واسيا الوسطى	5
11.0	10.7	11.0	13.1	شرق اسيا والمحيط الهادي	6

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان افضل من ثلاث مجموعات جغرافية هيا افريقيا وجنوب اسيا وكذا أمريكا اللاتينيةوالكاربي وذلك طيلة سنوات الدراسة 2013 الى 2016 وهذا مركز جيد كما يبرز بشكل واضح الجهود التي تبذلها الدول العربية لجذب المزيد من التدفقات الرأسمالية .

ب. تحليل فجوة الجاذبية العربية لمجموعة العوامل الكامنة: لدراسة فجوة الجاذبية لمجموعة

العوامل الكامنة اعتمدنا على معطيات من تقارير المنظمة العربية لضمان الاستثمار لعدة سنوات من 2013

الى 2016 وفي ما يلي الجدول التالي يوضح ترتيب او مركز الدول العربية عالميا في هذا المؤشر :

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-22): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المؤشر مجموعة العوامل الكامنة

مجموعة العوامل الكامنة				المجموعات الجغرافية	
2016	2015	2014	2013		
44.7	43.5	42.3	44.1	افريقيا	1
40.4	39.1	34.5	39.9	جنوب اسيا	2
33.1	30.3	30.6	31.1	أمريكا اللاتينيةوالكاربي	3
29.4	27.3	28.3	28.3	المنطقة العربية	4
16.3	17.5	17.7	21.2	اوربا واسيا الوسطى	5
15.9	15.4	16.1	17.2	شرق اسيا والمحيط الهادي	6

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان وضع الدول العربية لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان افضل من ثلاث مجموعات جغرافية هيا افريقيا و جنوب اسيا و كذا أمريكا اللاتينيةوالكاربي وقد حلت ثالثا بعد كل من اوربا واسيا الوسطى و شرق اسيا والمحيط الهادي وهو مركز جيد للدول العربية عالميا .

ج. تحليل فجوة الجاذبية لمجموعة العوامل الخارجية: لدراسة فجوة الجاذبية العربية لمجموعة

العوامل الخارجية الإيجابية اعتمدنا على تقارير المنظمة العربية لضمان الاستثمار. وفي ما يلي الجدول التالي يوضح مركز او مرتبة الدول العربية من بين المجموعات العالمية

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-23): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المؤشر مجموعة العوامل الإيجابية الخارجية

مجموعة العوامل الإيجابية الخارجية				المجموعات الجغرافية	
2016	2015	2014	2013		
56.6	61.3	66.9	69.8	1	افريقيا
48.5	51.2	56.4	56.8	2	جنوب اسيا
42.8	45.2	53.0	58.1	3	أمريكا الاتينيةوالكاربي
42.3	45.9	54.6	53.8	4	المنطقة العربية
24.9	27.0	32.5	42.2	5	اوربا واسيا الوسطى
16.5	17.2	20.6	22.2	6	شرق اسيا والمحيط الهادي

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين ان وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان افضل من ثلاث مجموعات جغرافية عالميا هي افريقيا صاحبة اكبر فجوة مع دول المقارنة وجنوب اسيا وكذا أمريكا الاتينيةوالكاربي وذلك خلال السنتين 2013 و 2016. أما عن السنتين (2014 -2015) فقد كانت احسن من مجموعتين جغرافيتين فقط هما افريقيا وجنوب اسيا لتحل رابعا ويمكن القول ان مركزها متذبذب ما بين الثالث والرابع وهو مركز متوسط نوعا ما.

الفرع الثاني: دراسة فجوة الجاذبية العربية على المستوى العربي

1. فجوة الجاذبية المتطلبات الأساسية لدى المجموعات العربية: لدراسة فجوة الجاذبية العربية للمتطلبات الأساسية عربيا تم الاعتماد على احصائيات وتقارير المنظمة العربية لضمان الاستثمار وفيما يلي

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

جدول يوضح ترتيب الدول العربية او مجموعات العربية بالنسبة لدول المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونظرا لعدم إحصاءات عام 2013 في هذا المؤشر ارتئينا ان نستعرض سنوات 2014 و 2015 و 2016:

الجدول رقم (II-24): فجوة الجاذبية لدى المجموعات العربية مقارنة بمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمجموعة المتطلبات الأساسية

مجموعة المتطلبات الاساسية			المجموعات العربية	
2016	2015	2014		
12.0	11.4	12.8	1	دول الخليج العربي
29.6	29.0	25.0	2	دول المشرق العربي
24.5	24.2	28.2	3	دول المغرب العربي
41.7	42.4	37.8	4	دول الأداء المنخفض

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انو دول الخليج في المقدمة باقل فجوة مع دول التعاون الاقتصادي طيلة (3 سنوات) تليها دول المشرق و احيانا دول المغرب وفي الأخير تأتي دول الأداء المنخفض بفجوة عميقة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي ووفقا لنتائج المتوصل اليها يتوجب على الدول التي تحتل المراتب الدنيا لفجوة الجاذبية العمل على احداث تطورات ملموسة في المجالات المحدد لجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر .

2. تحليل فجوة الجاذبية للمجموعة العوامل الكامنة: لدراسة فجوة الجاذبية لمجموعة العوامل الكامنة

اعتمدنا على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وفيما يلي الجدول التالي يوضح ترتيب المجموعات العربية ونظرا لعدم توفر معلومات واحصائيات عام 2013 في هذا المؤشر ارتئينا ان نستعرض سنوات الأخرى لدراسة (2016 - 2015 - 2014):

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

الجدول رقم (II-25): فجوة الجاذبية لدى المجموعات العربية مقارنة بمجموعة دول منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية لمجموعة العوامل الكامنة

مجموعة العوامل الكامنة			المجموعات العربية	
2016	2015	2014		
10.1	9.8	11.1	1	دول الخليج العربي
30.9	27.0	26.2	2	دول المشرق العربي
36.6	33.4	36.1	3	دول المغرب العربي
51.8	49.3	43.9	4	دول الأداء المنخفض

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين ان دول الخليج العربي تصدر المجموعات العربية بأقل فجوة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تليها دول المشرق العربي ثانياً فيما كانت دول المغرب العربي الثالثة ولتحل دول أداء المنخفض أخيراً بفجوة عميقة جداً مع دول المقارنة (منظمة التعاون الاقتصادي). ووفقاً لنتائج المشار إليها يجب على الدول التي تحتل المراكز الدنيا لفجوة الجاذبية العمل على نقاط قوتها والتقليل من نقاط ضعفها وتطويرها وذلك لجذب استثمار الأجنبي المباشر .

3. تحليل فجوة العوامل الخارجية الإيجابية: لدراسة فجوة الجاذبية لمؤشر العوامل الخارجية الإيجابية اعتمدنا على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وفيما يلي جدول يوضح مركز او ترتيب المجموعات العربية فيما بينها بالنسبة لفجوة الجاذبية مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونظراً لعدم توفر معلومات واحصائيات عام 2013 في هذا المؤشر ارتئينا ان نستعرض سنوات (2014-2015-2016).

الجدول رقم (II-26): فجوة الجاذبية لدى المجموعات العربية مقارنة بمجموعة دول منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية لمجموعة العوامل الخارجية الايجابية

مجموعة العوامل الخارجية الايجابية			المجموعات العربية	
2016	2015	2014		

الفصل الثاني : دراسة الاداء المحتمل والتفصيلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي

28.2	30.6	34.2	دول الخليج العربي	1
35.0	38.1	46.8	دول المشرق العربي	2
43.2	48.1	59.4	دول المغرب العربي	3
68.0	73.2	77.1	دول الأداء المنخفض	4

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان دول الخليج العربي في المقدمة لكنها بفقوة كبيرة مع دول المقارنة في هذا المؤشر تلتها دول المشرق العربي أيضا بفقوة كبيرة ولتحل دول المغرب العربي ثلثتا وفي الأخير دول الأداء المنخفض رابعتا بفقوة عميقة جدا وهذا يبين ضعف المجموعات العربية في هذا المؤشر . و وفقا لنتائج المتوصل اليها يتوجب على الدول العربية العمل اكثر فاكثر على هذا الجانب او المؤشر وذلك بتطوير العناصر القائمة او الداعمة للجاذبية او استحداث عناصر مفقودة الجاذبية للاستثمار واستبعاد العناصر المعيقة له .

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ملاحظة النتائج يتأكد لنا أن الدول العربية تعاني من العديد من النقائص في جدول الاستثمارات الأجنبية المباشر لا سيما بمقارنتها بالمجموعات الجغرافية العالمية السبعة فهي تحتل مراكز متأخرة أما على الصعيد العربي فهي نوعاً ما متحسنة في المجموعات الأساسية «مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية» بالإضافة إلى مؤشر العام للجاذبية.

وفيما يخص وضعها التفصيلي للمجموعات الثلاث عربياً فهي متوسطة وحسنة في بعض السنوات من فترة الدراسة ومعظم الفترات كانت دول الخليج العربي هي المتصدرة بأحسن أداء.

وعن الفجوة فكانت غير مرضية إطلاقاً حيث كانت عميقة مع الدول المقارنة وكانت أحسن مجموعة عربية هي دول الخليج بأقلهم فجوة لكنها كبيرة تلك الفجوة .

الفصل الثالث:

دراسة الأداء الفعلي لجاذبية الدول العربية
للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

يهدف هذا الفصل الى توضيح اكثر لصورة الدول العربية فيما يخص جذبها للاستثمار الاجنبي المباشر ومدى نجاح سياساتها الاستثمارية الرامية لجذب الاستثمارات الاجنبية وتوطينها وتعزيز دورها التنموي ، ومن خلال معرفة حجم المشاريع الاستثمارية في الدول العربية وكذا عدد الشركات العاملة في القطاع الاقتصادي العربي .

وكذلك مدى حيازتها على ارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة وحجم استقبالها للتدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة . بالاضافة الى مقارنة ما تم التخطيط له وما هو جاري على ارض الواقع ، من خلال مؤشر الاداء الفعلي ومؤشر اداء جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر والتعرف عليه جيدا هذا المؤشر والتطرق اخيرا الى تطوره في الدول العربية عالميا وعربيا والحكم على مركزه والمنطقة العربية. ولهذا خصصنا مبحثين هما:

المبحث الأول: واقع وتطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية .

المبحث الثاني: الاداء الفعلي ومؤشر الاداء لجاذبية الدول العربية .

المبحث الأول : واقع وتطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية :

في هذا المبحث سوف نتطرق الى الواقع الحقيقي وكذا التطور الحاصل في المشاريع الاجنبية المباشرة التي توافدت الى البلدان العربية ومعرفة حجم هذه المشاريع التي ينتظر منها الكثير من قبل الدول العربية المضيفة .

المطلب الأول : واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية

هذا المطلب سوف نتعرف من خلاله على حجم المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة وكذا عدد الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية وواقعها الحالي .

الفرع الاول : تطور المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة

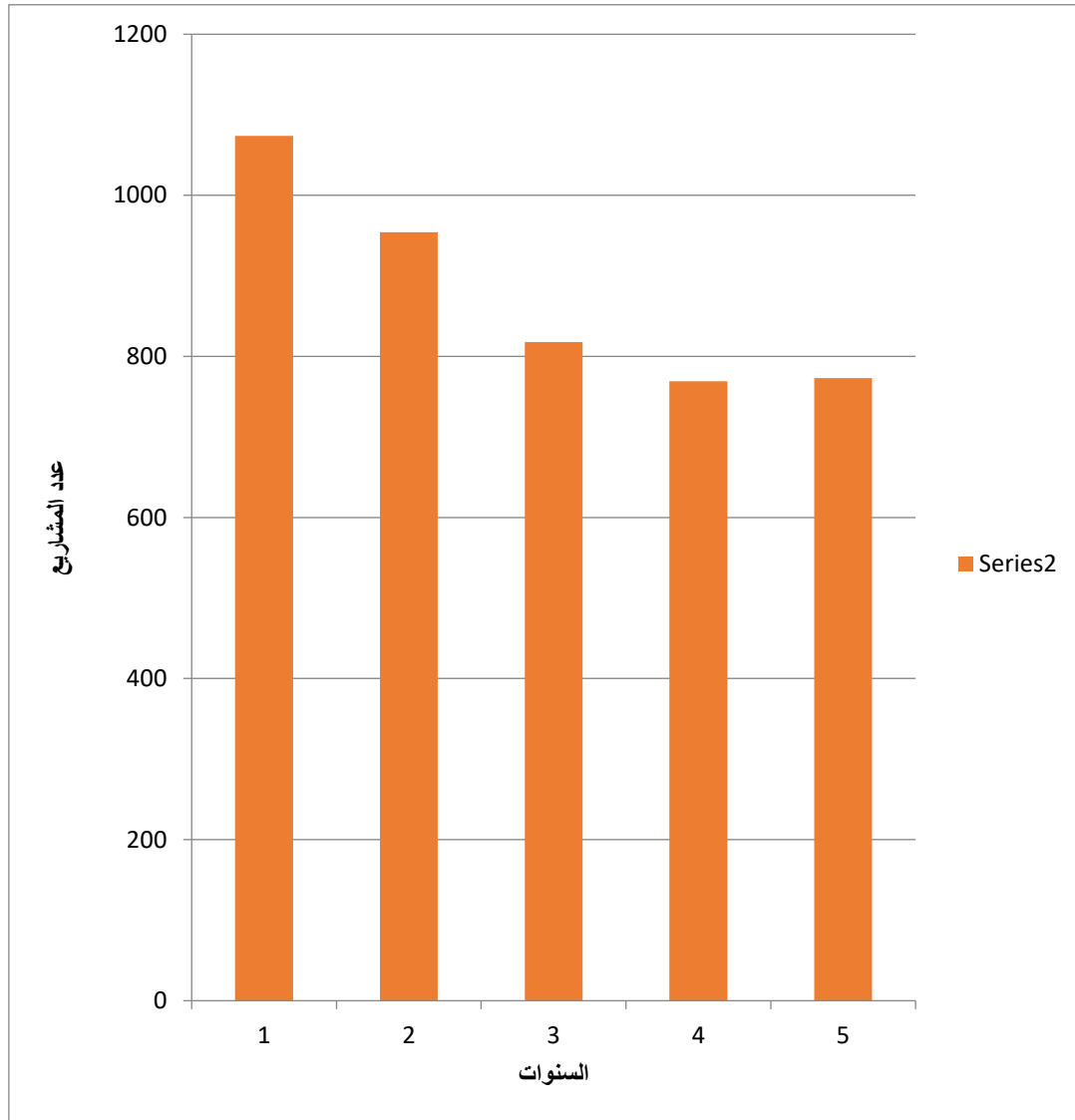
لدراسة تطور المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة في الدول العربية اعتمدنا على مجموعة من التقارير والاحصائيات للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار . وفي ما يلي جدول يوضح تطور المشاريع في الدول العربية :

جدول رقم : (III-1) تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الاجنبية الواردة للدول العربية من دول العالم

عدد الوظائف		التكلفة		عدد المشروعات		السنوات
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
5.2	115.936	6.3	47.219	5.7	1.074	2012
4.1	102.035	6.1	57.705	4.6	954	2013
4.4	109.345	7.4	63.330	4.2	818	2014
3.9	95.596	5.0	43.804	4.2	769	2015
4.5	115.065	10.2	93.949	4.3	773	2016

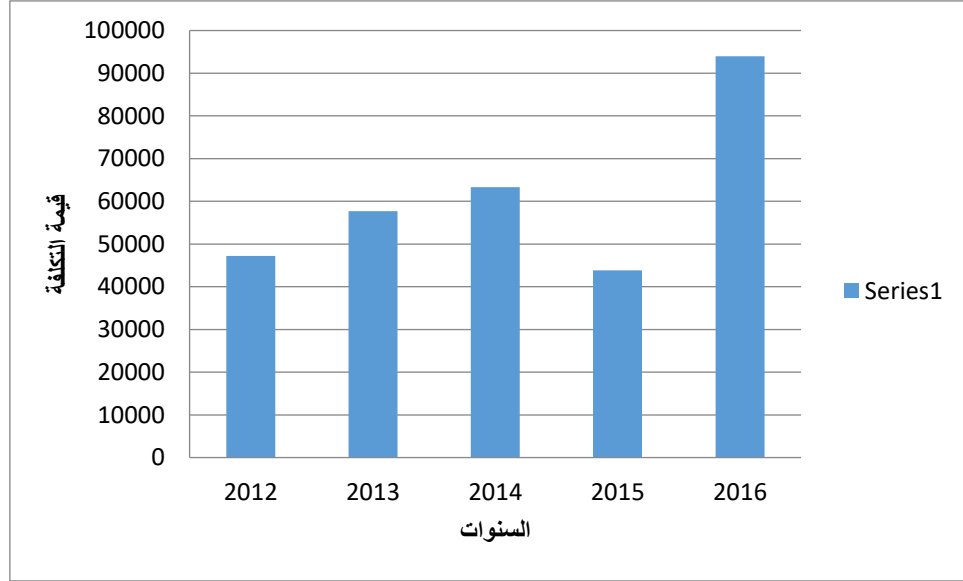
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

الشكل رقم (III-1) : عدد المشاريع في الدول العربية



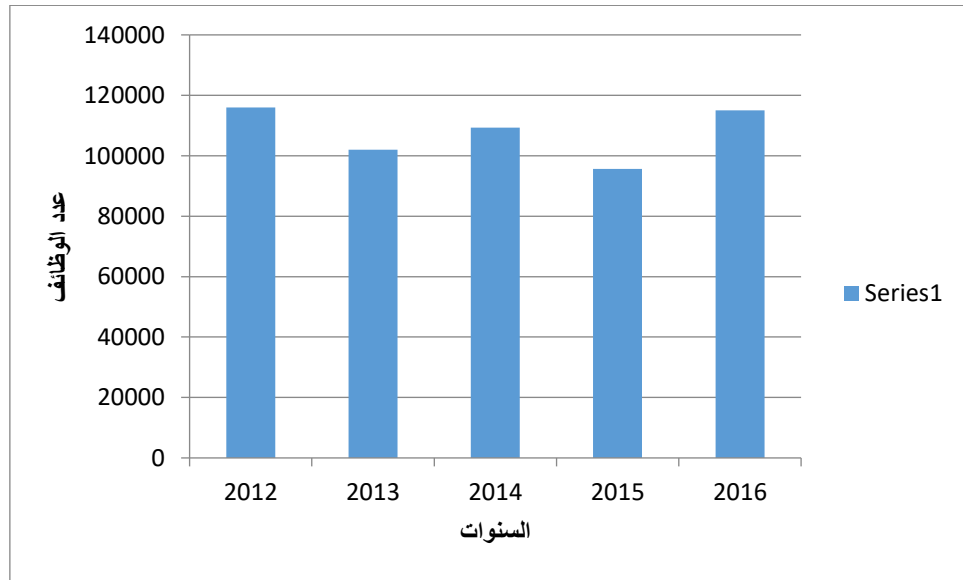
المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (III-1)

الشكل رقم (III- 2) : تكلفة المشاريع التي في الدول العربية



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (III- 2)

الشكل رقم (III- 2) : عدد الوظائف التي فتحتها المشاريع



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (III- 3)

انطلاقاً من تحليل بيانات الجدول اعلاه نستخلص أن عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية تشهد اتجاهاً عاماً في الانخفاض من 1074 مشروع عام 2012 الى 773 مشروع عام في 2016 وذلك راجع كما يقول المحللون الى تداعيات ازمة 2008 وكذا عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده دول عربية عديدة .

أما بالنسبة لتكلفة المشاريع الاستثمارية فقد شهدت اتجاهاً عاماً للنمو . من 47.219 مليار دولار عام 2012 الى 93.949 مليار دولار عام 2016 . كما شهدت فرص العمل تذبذب خلال سنوات الدراسة .

الفرع الثاني : الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية

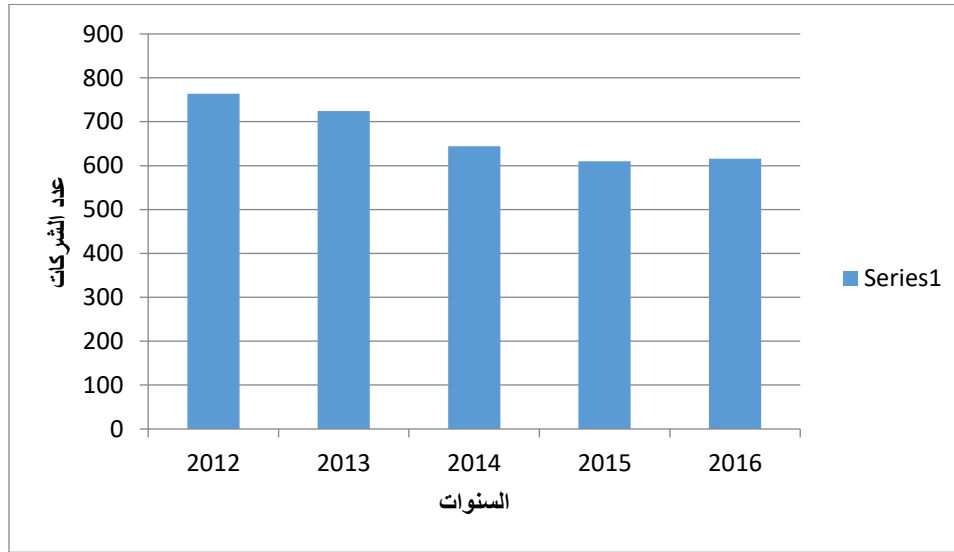
دراسة عدد الشركات العاملة او الوافدة للدول العربية تم الاعتماد على احصائيات وبيانات للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار . وفي مايلي جدول يستعرض عدد الشركات في الدول العربية:

جدول رقم : (III- 2) عدد الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية (القيمة مليار دولار) .

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الشركات	764	724	644	610	616

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

الشكل رقم (III- 4) : عدد الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (III- 4)

إن عدد الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية تاخذ منحى تنازلي وتراجع من سنة الى اخرى ، فمن 746 شركة سنة 2012 الى 616 شركة سنة 2016 وهذا راجع الى الاستقرار السياسي الذي غاب عن الكثير من الدول العربية .

المطلب الثاني : تدفقات وارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية :

تعد التدفقات الاستثمارية وكذا الارصدة الاستثمارية الاجنبية المباشرة احد اهم ما تسعى الدول العربية لجذبه واحتلال المراكز الاولى فيه وذلك لما فيها من اهمية كبيرة وعوائد للدول المضيفة ، وسوف نكتشف حجمها وكذا قيمتها في الدول العربية .

الفرع الأول : تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للدول العربية :

لدراسة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للدول العربية اعتمدنا على احصائيات وتقارير للمؤسسة العربية اعتمدنا على احصائيات وتقارير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار . وفيما يلي جدول يبين ترتيب الدول العربية وقيمة التدفقات الواردة اليها .

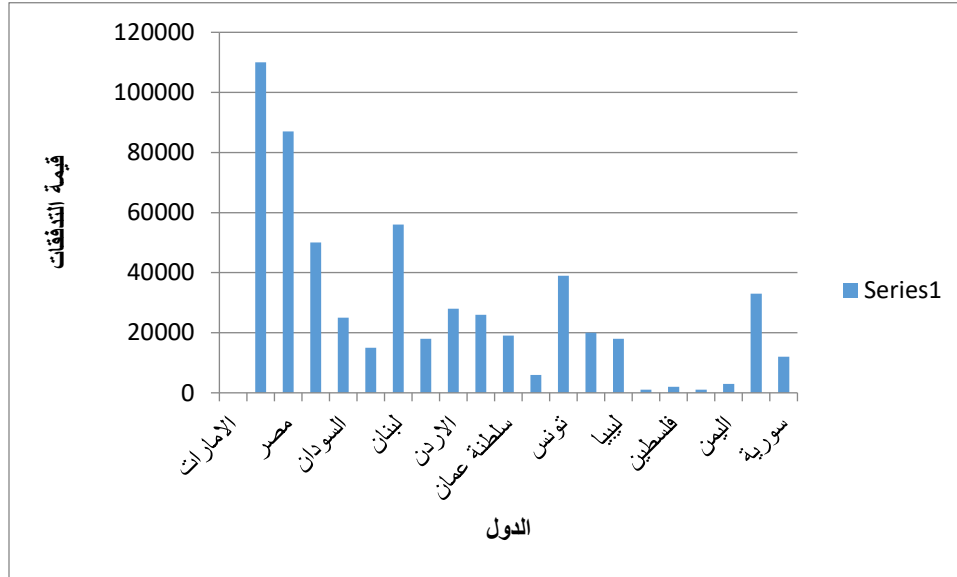
جدول رقم (III -3): تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية "(القيمة مليار دولار)

قيمة التدفقات الواردة					الدول العربية	الترتيب
2016	2015	2014	2013	2012		
8.986	10.976	10.066	10.488	9.602	الامارات	01
7.453	8141	8.012	9.298	12.182	السعودية	02
8.107	6.885	4.783	5.553	6.881	مصر	03
2.322	3.162	3.583	3.358	2.728	المغرب	04
1.064	1.737	3.582	3.094	2.488	السودان	05
5.911	3.469	1.277	2.825	2.367	العراق	06
2.564	2341	4.782	2.833	3.674	لبنان	07

275	293	3.070	2.329	3.931	الكويت	08
1.539	1.275	4.86	1.691	1.497	الاردن	09
1.546	587	1.760	1.626	1.499	الجزائر	10
142	822	1.488	1.154	1.499	سلطنة عمان	11
	495	1.180	1.096	1.040	موريطانيا	12
958	1002	492	1.088	1.383	تونس	13
282	1463	1.060	1.054	1.603	البحرين	14
493	726	957	989	8.91	ليبيا	15
160	124	50	702	1425	جيبوتي	16
269	120	153	286	110	فلسطين	17
339	516	124	177	244	الصومال	18
333	1191	106	107	107	اليمن	19
561	1071	578	134	531	قطر	20
774	1033	1040	840	327	سورية	21
30.788	39.913	43.892	48.457	53.497	اجمالي العربي	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

شكل رقم (III- 5) : قيمة التدفقات الواردة للدول العربية



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (III- 5)

تركز الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للبلدان العربية في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت الامارات والسعودية على الصدارة ، فلامارات بلغ متوسط قيمة وارداتها من الاستثمارات 10 مليار دولار وذلك على مدى سنوات الدراسة تلتها السعودية وذلك بمتوسط بلغ 9 مليارات دولار ايضا على مستوى سنوات الدراسة "2012 الى غاية 2016" .

فيما كانت المراتب الاولى تتراوح ما بين الدول الاخرى ، اما دول المشرق العربي او المغرب العربي فيما كانت المراتب الاخيرة من نصيب الدول العربية التي تفتقد الى الاستقرار السياسي والامن .

الفرع الثاني : ارسدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للدول العربية

لدراسة ارسدة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للدول العربية اعتمدنا على احصاءات وتقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وفي ما يلي جدول يوضح ترتيب الدول العربية وكذا الدول الاكثر رصيد والاقل رصيد .

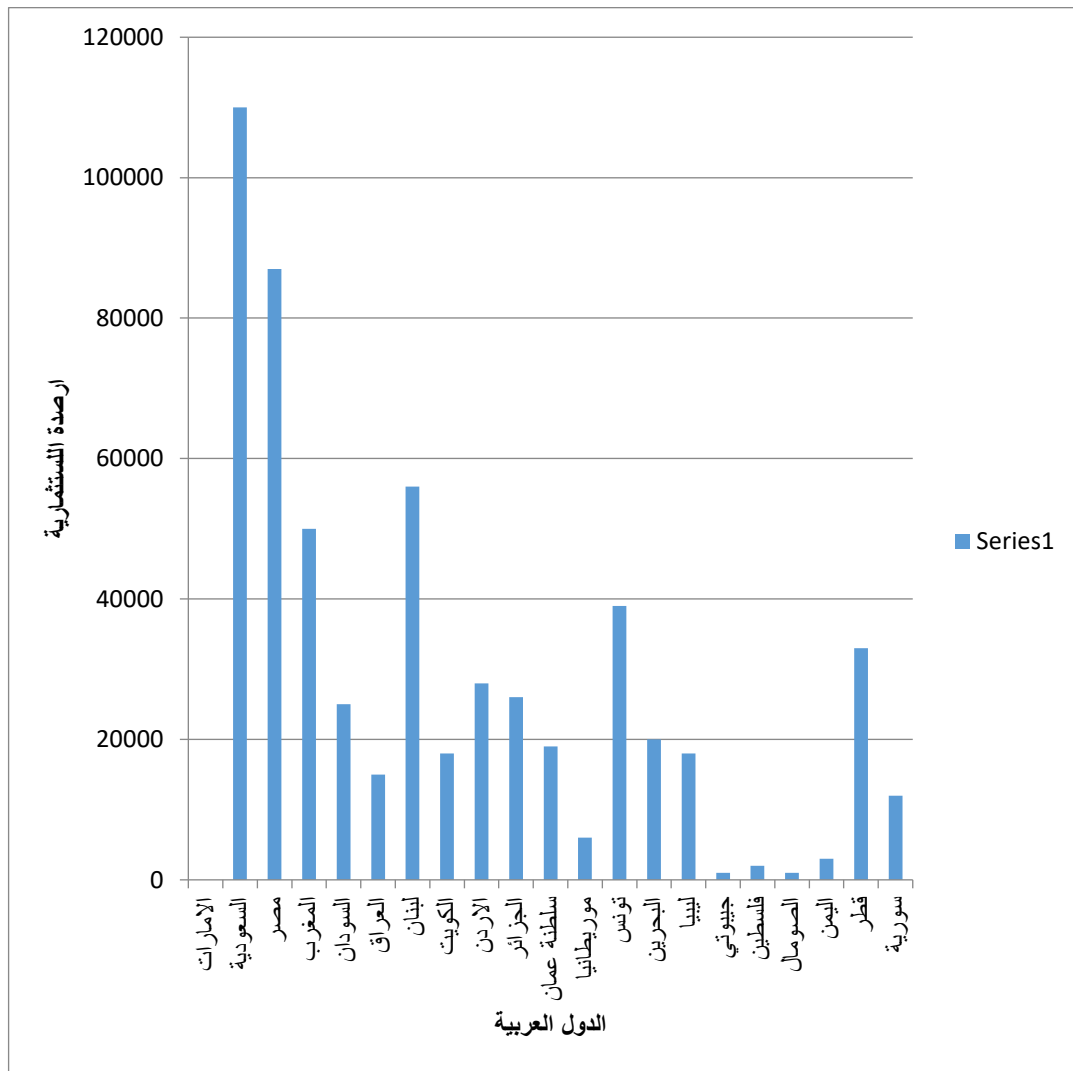
جدول رقم : (III - 4) ارصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية (القيمة مليار دولار) .

قيمة الارصدة الواردة					الدول العربية	الترتيب
2016	2015	2014	2013	2012		
231.502	224.050	215.897	208.330	199.032	السعودية	01
117.944	111.139	115.911	105.496	95.008	الامارات	02
102.324	94.266	87.882	85.046	79.493	مصر	03
61.18	58.608	56.834	55.046	52.771	لبنان	04
54.784	48.696	51.664	55.604	45.246	المغرب	05
29.304	32.911	31.540	50.280	33.406	تونس	06
33.943	33.169	31.004	33.755	30.804	قطر	07
25.467	24.412	22.693	29.964	26.054	السودان	08
32.148	29.958	28.734	29.148	24.869	الاردن	09
27.778	26.232	26.786	26.668	23.607	الجزائر	10
14.259	14.604	15.362	25.298	18.913	الكويت	11
18.547	20.27	19.707	21.242	18.130	سلطنة عمان	12
19.729	17.762	18.511	19.756	17.759	ليبيا	13
28.606	27.660	18.771	18.461	16.826	البحرين	14
9.497	26.630	23.161	17.815	12.443	العراق	15
10.742	10.793	10.743	15.295	10.743	سورية	16
6.750	6.470	5.968	5.499	4.344	موريطانيا	17
2.864	0.697	3.097	3.675	3.808	اليمن	18

2.588	2.486	2.453	2.750	2.272	فلسطين	19
1.789	1.629	1.505	1.352	1.066	جيبوتي	20
1.961	2.172	0.988	0.883	0.776	الصومال	21
833.553	814.320	788.874	766.862	717.670	الاجمالي العربي	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

شكل رقم (III-6): الارصدة الاستثمارية الوافدة للدول العربية



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (III-6)

ان رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد للدول العربية ارتفع وتطور بشكل كبير حيث كان يقدر سنة 2012 ب 117.670 مليار دولار الى 833.553 مليار دولار سنة 2016. شأنها شأن التدفقات، حيث تركزت الارصدة في عدد محدود من الدول العربية . حيث استحوذت السعودية على الصدارة وذلك بمستوسط ارصدة على مدى 5 سنوات "سنوات الدراسة " بلغ 200 مليار دولار تلتها الامارات في الوصافة وذلك بمتوسط بلغ 100 مليار دولار ، فيما كانت المراتب الاقل متزاوجة بين دول المشرق والمغرب . فيما كانت المراتب الدنيا من نصيب الدول التي تعاني حروب وخلافات امنية .

المبحث الثاني : الاداء الفعلي ومؤشر الاداء لجاذبية الدول العربية

سنكون بصدد دراسة تحليلية قياسية في هذا المبحث للاداء الفعلي ومؤشر الاداء ومعرفة مدى تطور الدول العربية في هذا المؤشر عالميا وكذا عربيا والوقوف على نقاط قوة وضعف المنطقة العربية .

المطلب الأول : الاطار المفاهيمي للاداء الفعلي ومؤشر الاداء

يعد الاداء الفعلي اكبر من مؤشر عادي ، فهو اداة هامة لقياس مدى كفاءة الدولة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهو مؤشر مركب وله منهجية قياس سوف نتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الاول : تعريف مؤشر الأداء الفعلي ومؤشر الأداء

- **التعريف الأول :** هو مؤشر مركب يقوم بمقارنة ما تم التخطيط له من جذب استثمارات وواقع ما تم جذبه أو ما ورد من استثمارات¹.

- **التعريف الثاني :** يقصد به القياس الفعلي لما تم انجازه و مقارنته بالمعيار الرقابي اذا كان المعيار يتم التعبير عنه كميا او نوعيا و ذلك لهدف اكتشاف مدى تطابق العمل الفعلي مع المعيار و تحديد مقدار الانحراف ايجابيا كان ام سلبيا و اكتشاف مسبباته و ظروف حدوثه².

الفرع الثاني: منهجية تقييم مؤشر الأداء الفعلي

لقياس الاداء الفعلي للدول في مجال جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة تم التركيز على ثلاثة متغيرات وهي:

- لوغاريتم متوسط رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث الاخيرة : اللجوء الى متوسط قيمة المتغير يقلل من اثار التقلبات في البيانات الناتجة عن الصدمات " الايجابية والسلبية " التي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي ، اما تحويل متوسط القيمة باستعمال اللوغاريتم فيامن من الحد من تباين نطاق قيم البيانات المتعلقة بالارصدة .

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقارير السنوية حول الاستثمار .

² المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية ، مؤشرات الاداء الرئيسية

- متوسط حجم الصفقات الاندماج والتملك كبائع ومشتري خلال السنوات الثلاث الاخيرة بوزن ترجيحي 10 % .

- متوسط عددالمشاريع المصنفة ضمن الاستثمار الاجنبي المباشر التاسيسي " الذي يعني انشاء مرافق انتاجية جديدة" في البلد المضيف خلال السنوات الثلاث الاخيرة بوزن ترجيحي 10 % .

بعد تنميط المكونات الفرعية بمؤشر الاداء تمت عملية التجميع بناء على الاوزان الترجيحية المعلنة سابقا باعتماد طريقة التجميع الهندسي لتقادي مبدأ التعويض الضمني الكامل بين المكونات الثلاث باعتبار الفوارق في اوزانها الفرعية وفقا لاهميتها المفترضة في تكوين مؤشر الاداء المركب .

المطلب الثاني : تطور مؤشر الاداء الفعلي لجاذبية الدول العربية على المستوى الدولي والعربي

لا شك ان العديد منا يريد معرفة مرتبة المنطقة العربية عالميا في مؤشر الاداء الفعلي ومدى الجدارة التي تكتسبها. وكذا معرفة اي مجموعة عربية هي الاقوى وصاحبة الصدارة وهذا ما سنعرضه في هذا المطلب.

الفرع الاول : تطور مؤشر الاداء الفعلي لجاذبية الدول العربية على المستوى الدولي والعربي .

لدراسة نتائج مؤشر الاداء الفعلي في مجال استقطاب الاستثمارات الاجنبية اعتمدنا على تقارير واحصائيات للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار . وفيما يلي جدول يوضح قيم لمؤشر الاداء الفعلي :

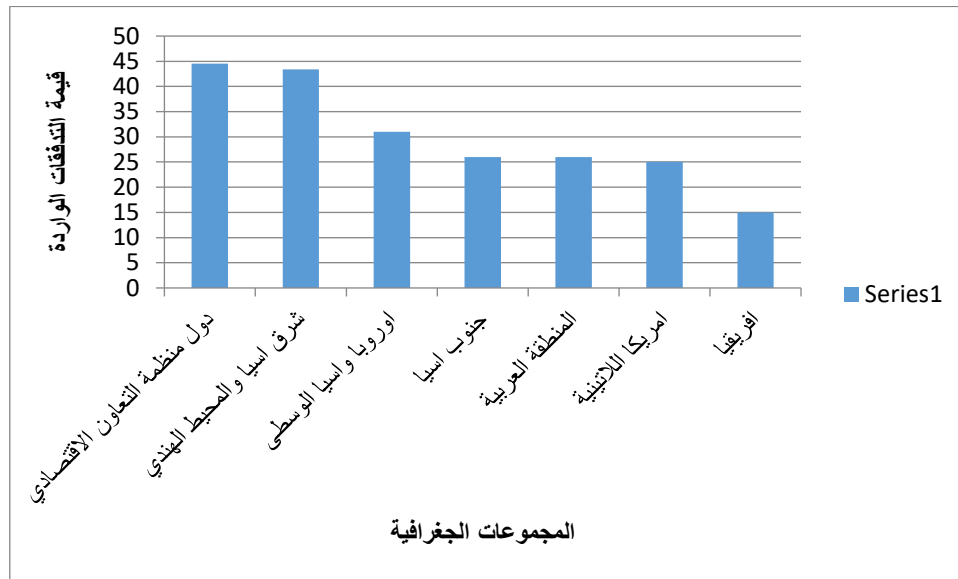
جدول رقم : (III -5) تطورقيمة مؤشر الاداء الفعلي لجاذبية الدول العربية على المستوى الدولي والعربي (القيمة مليار دولار)

قيمة التدفقات الواردة					الدول العربية	الترتيب
2016	2015	2014	2013	2012		
45.0	44.1	46.8	48.0	34.4	دول منظمة التعاون الاقتصادي	01
44.4	44.0	44.8	45.4	40.7	شرق اسيا والمحيط الهندي	02
32.0	31.2	32.0	30.7	29.1	اوروبا واسيا الوسطى	03

25.8	25.2	27.0	26.3	25.2	جنوب اسيا	04
27.0	26.4	25.3	26.2	24.2	المنطقة العربية	05
26.2	25.9	26.0	26.4	24.2	امريكا اللاتينية	06
16.1	15.9	15.4	16.3	15.3	افريقيا	07

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016.

الشكل رقم (III-7): قيمة التدفقات الواردة للمجموعات الجغرافية العالمية



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (III-7)

تصدر منظمة التعاون الاقتصادي للمجموعات الجغرافية العالمية ، وذلك على مدى فترة الدراسة وذلك بمتوسط قيمة للاداء بلغ 40 نقطة ، فيما كانت شرق اسيا والمحيط الهادي الثانية تلتها في المرتبة الثالثة اوروبا واسيا الوسطى وذلك ايضا على مدى فترة الدراسة .
 فيما كانت المرتبة الرابعة تتناوب عليها كل من المنطقة العربية وامريكا اللاتينية وجنوب اسيا لكن في اخر سنتين (2015-2016) استقرت فيها المنطقة العربية . وضلت افريقيا الاخيرة على مدى سنوات الدراسة . ويلاحظ ايضا من الجدول ان قيمة المؤشر تزداد بنسبة طفيفة وذلك خلال سنوات الدراسة اي في ظل ارتفاع طفيف .

الفرع الثاني : تطور مؤشر الاداء الفعلي لجاذبية الدول العربية على المستوى العربي

لدراسة نتائج مؤشر الاداء الفعلي في مجال استقطاب الاستثمارات الاجنبية اعتمدنا على تقارير سنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

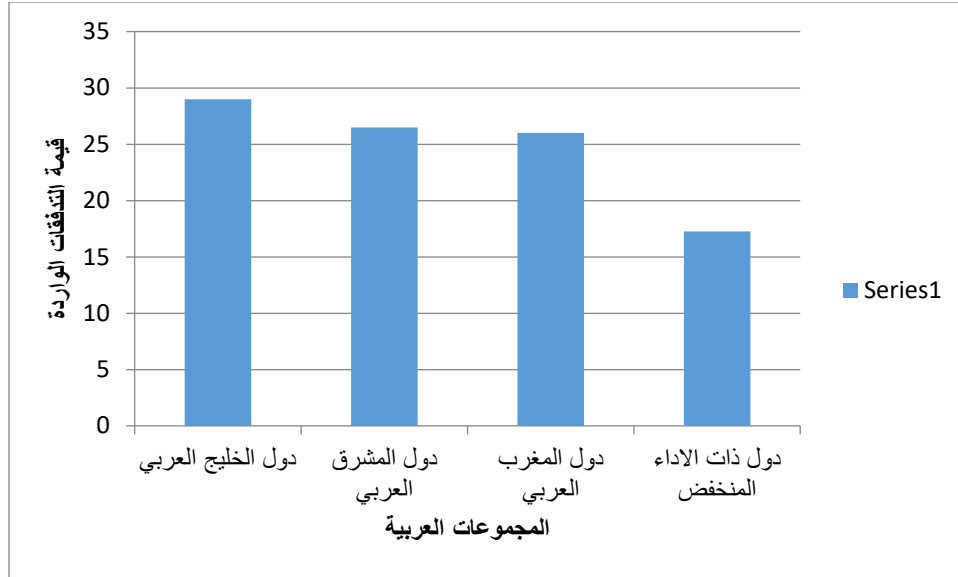
وفي مايلي جدول يوضح تطور متوسط قيمة للمؤشر الاداء الفعلي نظرا لعدم توفر بيانات عام 2012 ارتئينا ان نستعرض السنوات الاربعة الاخرى .

الجدول رقم : (III - 6) : تطور قيمة تطور مؤشر الاداء الفعلي لجاذبية الدول العربية على المستوى العربي (القيمة مليار دولار)

قيمة التدفقات الواردة				الدول العربية	الترتيب
2016	2015	2014	2013		
24.1	32.1	30.0	30.8	دول الخليج العربي	01
22.4	26.8	28.2	29.3	دول المشرق العربي	02
27.0	27.3	24.9	26.0	دول المغرب العربي	03
16.1	17.0	18.8	18.2	دول ذات الاداء المنخفض	04

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار التقارير السنوية من 2013 الى 2016

الشكل رقم (III - 8) : قيمة التدفقات الواردة للدول العربية



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (III- 8)

ان دول الخليج للسنوات الثلاثة (2013،2014،2015) ضلت في الصدارة وذلك بموسط قيمة الدول المجموعة على التوالي " 30.8 ، 38.1، 30.0" نقطة وتلتها دول المشرق تارة ودول المغرب تارة اخرى في الوصافة . فيما ظلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الاخيرة .

أما عن سنة 2016 فجاءت بالجديد لدول المغرب العربي حيث احتلت الصدارة ولاول مرة وذلك بمتوسط لدول المجموعة بلغ 27 نقطة . وذلك بعد ارتفاع المؤشر بشكل كبير مقارنة بدول الخليج الذي انخفض اداؤها بشكل كبير . فيما تراجعت دول الخليج للمركز الثاني ب 24.1 نقطة ودول المشرق العربي في المرتبة الثالثة واخيرا دول الاداء المنخفض .

خلاصة الفصل الثالث

على الرغم من ادخال العديد من التعديلات على قوانين التشريعات من منح واعفاءات متنوعة في معظم الدول العربية بهدف تشجيع وجذب المستثمرين الدوليين فان اقتصاديات العربية لم تنجح لان تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الاجنبي مقارنة بغيرها من الاقتصاديات النامية ، فالبيانات تؤكد ضالة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث كانت تحتوي المركز الرابع او اسفله في المجموعات العالمية اما عربيا فادائها يبقى متوسط نوعا ما وتدفع هذه المعطيات الى المزيد من التأمل والبحث في العناصر او العوامل الهيكلية التي تحول دون ارتفاع الى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمارات الاجنية المباشرة فاكتشاف هذه العناصر ومتابعتها وتقييمها كفيل برسم خارطة طريق على المستويين المحلي والاقليمي لرفع قدرة جذب الدول العربية للتدفقات الراس مالية الاجنبية .

الخاتمة

لقد تمت المحاولة من خلال هذه الدراسة إلى الكشف أداء الدول العربية عالميا وعربيا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم التوصل إلى ما يلي:

1. خلاصة العامة: يعتبر الإستثمار الأجنبي ظاهرة إقتصادية ظهرت في العديد من الدول كما أنه حظي باهتمام كبير من طرف الإقتصاديين والمدار الإقتصادية، كما تتوع أشكال الإستثمار يمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى.

إن دور الإستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها رغم استفادة بعض الدول منه دون الأخرى.

تسعى الدول العربية جاهدة إلى تحقيق قفزة نوعية، والخروج من حالة الركود وذلك من خلال توفير عوامل داخلية وخارجية مشجعة ترمي كلها إلى دفع عجلة النمو والإنتعاش. ولحل هذه المعادلات الصعبة والمتناقضة لجأت الدول العربية إلى الإستثمار الأجنبي المباشر الذي ساعد على إدخال إصلاحات منادية بإحلال الجباية العادية ومحل الجباية غير العادية من جهة، وكذلك بعد تناقص فرص الحصول على القروض والمصاريف التجارية وسعيها منها للتخفيف من عبئ المديونية، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والمواكبة للإقتصاد العالمي من جهة أخرى.

2. نتائج اختيار الفرضيات: بناءً على الحانب النظري والتطبيقي للدراسة، توصلنا للنتائج التالية:

- مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار هو أداة هامة لتقييم أداء جاذبية الدول العربية عالميا و عربيا للاستثمار الاجنبي المباشر، فهو مؤشر مركب من ثلاث مجموعات رئيسية و فيها احد عشر مؤشرا و ستون متغير، فهو اذن ملم بجميع جوانب اداء الدول العربية، وهذا ما يتبث صحة الفرضية الأولى.
- الدول العربية منافس كبير و ذلك بفضل مجموعة من المقومات اكتسبتها منها الموقع الجغرافي وكذا أسواق ناشئة و سياساتها المحفزة للاستثمار الاجنبي المباشر بالاضافة الى اليد العاملة الرخيصة وكبر أسواقها و غيرها، جعلتها كلها في مركز قوة و تنافسية عالميا و كذا فيما بينها عربيا، وهذا ما يتبث صحة الفرضية الثانية.

- الواقع الحقيقي و الأداء الفعلي لجاذبية الدول العربية للاستثمار المباشر لا زال بعيدا نوعا ما عن تحقيق الأهداف المرجوة فالنتائج المتاحة امامنا تكشف ذلك فواقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية غير مرضي تماما و مخيب للأمال والجدول رقم (III-1) يوضح ذلك بالاضافة الى التدفقات والارصدة الاستثمارية الاجنبية المباشرة لازالت ضئيلة و قليلة والجدولان (III-3) (III-4) يوضحان ذلك جليا، أما عن الاداء الفعلي فقد كان ايضا متوسط و لم يكن كما تم التخطيط له على ارض الواقع والجدولان (III-7) (III-8) يوضحان ذلك بشكل جيد، وهذا ما يتبث صحة الفرضية الثالثة.

3. نتائج الدراسة: مما تقدم ذكره في هذه الدراسة، يتم تلخيص جملة من النتائج فيما يلي:

- إن الاستثمار الاجنبي المباشر أداة هامة لتحقيق التنمية في البلدان العربية.
- يعد مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار وهو مؤشر مركب أكثر المؤشرات دلالة ومصداقية في قياس أداء الدول العربية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- مراتب الدول العربية او أداؤها عالميا كان نوعا ما جيد لكن فيما بينها اي عربيا فالسيطرة كانت بمجموعة واحدة وهي دول الخليج العربي في معظم المؤشرات.
- زيادة تدفق الاستثمارات الوافدة للدول العربية لكن بشكل طفيف عكس الارصدة التي كانت تتزايد بشكل كبير للدول العربية.

- بالاضافة الى المشاريع و المؤسسات العاملة في المنطقة العربية فقد كانت في تزايد هي الاخرى.

4. توصيات المقترحة: بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، يكون بإمكاننا تقديم

بعض المقترحات والتوصيات، والتي تتمثل فيما يلي :

- تقوية ودعم البنيات التحتية الهامة، للوصول بها إلى المستويات العالمية في جميع المجالات الحيوية في الدول العربية .

- يجب على حكومات الدول العربية أن تقوم بإجراء دراسات لتحديد المزايا والعيوب التنافسية فيما يخص جذب المستثمرين (من تسهيلات ومنح الامتيازات للمستثمرين وتعديل السياسات ...الخ..).

- تحديد أشكال دخول الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة، كما لا بد على الدول العربية أن تعمل على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلائم بيئتها الإستثمارية، حتى تتجنب الوقوع في بعض النتائج السلبية على المدى الطويل.

- يجب على الدول العربية أن تقوم بإنشاء أجهزة مشرفة على الإستثمار، وذلك من أجل مساعدة المستثمرين الأجانب وترشيد التعامل معهم.
- لا يجب اهمال الاستثمار المحلي فهو جزء من خطى الدول العربية للوصول الى التنمية وتحقيق اهدافها .

5. آفاق الدراسة: لقد تم من خلال هذه الدراسة البحث في أداء الدول العربية عالميا وعربيا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا السياق فالدول العربية تملك آمالا كبيرة في تحفيز المستثمرين الأجانب على استغلال إمكانيات الإقتصاد الوطني والمساهمة في إنعاشه عن طريق تنظيم شبكة العلاقات الإقتصادية السامية والتي لها تأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعلى الدول العربية أن تجد الصيغ الملائمة من أجل تفعيل أفضل وجلب هذا المستثمر الأجنبي، وتبقى هذه الدراسة مفتوحة لدراسات وبحوث أخرى في المستقبل من جوانب عديدة خاصة فيما يتعلق بـ:

- البحث في سبل تحسين المناخ الإستثماري برفع جاذبية الإقتصاد العربي نحو الإستثمارات الحقيقية مما لها من أثر على التشغيل ومستوى المعيشة.
- البحث في اثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية
- البحث في الواقع الحقيقي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

1. ابو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2003.
2. اميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية ، لبنان: مكتبة حسن العصرية، 2012.
3. اميرة حسبالله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مصر: دار الجامعة الاسكندرية، 2004 .
4. باسم حمادى الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر، لبنان: منشورات الحلبي بيروت، 2014.
5. سعيدي يحيى، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، الأردن: دار الاثراء الشارقة، 2015.
6. سليمان عمر عبد الهادي، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر: مكتبة الوفاء الإسكندرية، 2017.
7. عبد الرزاق حم حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد، الأردن: دار حامد عمان، 2005.
8. عبد السلام ابو قحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مصر: مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2003.
9. عبد السلام ابو قحف، نظريات تدول وجدول الاستثمار الاجنبي، مصر: مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2001.
10. فريد أحمد قبلاي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008.
11. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، الجزائر: دار الهومة الجزائر، 2004 .
12. مجد احمد عطاءالله، ادارة الاستثمار، الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2010.
13. محمد قاسم خصاونا ، الاستثمار في المناطق الحرة، الاردن: دار الفكر، 2010.

14. نعيمة اوعيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية، ط1، مصر: مكتبة الوفاء القاهرة، 2016.

المذكرات والمدخلات

15. بلعوج بلعيد، " تأثير الشفافية على جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر "، مداخلة ، الجزائر: جامعة منتوري بقسنطينة، 2003.
16. حفيظة بلعجال، " العراقيل والواقع الحقيقي والافاق المستقبلية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والدول العربية "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة وهران، السنة. 17. فاطمة رحال، " أثر تحرير حركة رؤوس الأموال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة بسكرة ، 2012.
18. عباس حمودي، " دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية "، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة البليدة، 2011.
19. فلاح خلف الربيعي، " اثر السياسات الاقتصادية على المنتج الاستثماري في الدول العربية"، رسالة ماجستير، ليبيا: جامعة عمر المختار، 2005.
20. سعيد حلة، " الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية "، الجزائر: جامعة المدية، 2008.
21. سمير يحيوي، " العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر، 2004 - 2005.
22. وليد ببيبي، " آليات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الازمة المالية "، اطروحة دكتوراه ، الجزائر: جامعة الجزائر، 2015 .

التقارير:

23. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، 2010-2015: .
24. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقارير السنوية، السنوات: 2012-2016.
25. صندوق النقد العربي، التقارير السنوية حول الاستثمارات العربية، 2012-2015: .